



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 19 سبتمبر 2001

فهرس

* طرح السادة النواب أسئلة شفوية على السادة وزراء القطاعات الآتية:

- المساهمة وتنسيق الإصلاحات.

- الفلاحة.

- النقل.

- الطاقة والمناجم.

- الميزانية.

- العمل والضمان الاجتماعي.

- تهيئة الإقليم والبيئة.

وردود السادة الوزراء عليها.

محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة يوم الأربعاء 19 سبتمبر 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السادة:

- نور الدين بوكروح، وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات.
- السعيد بركات، وزير الفلاحة.
- سليم سعدي، وزير النقل.
- شكيب خليل، وزير الطاقة والمناجم.
- محمد ترياش، الوزير المنتدب لدى وزير المالية، المكلف بالميزانية.
- محمد العربي عبد المومن، وزير العمل والضمان الاجتماعي.
- شريف رحمانبي، وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على

أشرف المرسلين.

الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية، الإستماع إلى الأسئلة المتعلقة بقطاعات المساهمة وتنسيق الإصلاحات، المالية، العمل والضمان الاجتماعي، الفلاحة، الطاقة والمناجم، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.

ودون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد علي ساحل وسؤاله الخاص بقطاع المساهمة وتنسيق الإصلاحات.

السيد علي ساحل: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب.

بناء على الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 99-02 المنظم للعلاقة

بين البرلمان والحكومة،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

وبالنظر إلى كون برنامج خوصصة المؤسسات العمومية،

من أهم عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وأكثرها

تأثيرا وإنعكاسا على مصالح المجموعة الوطنية

ومكتسباتها.

وعلى إعتبار أن الأمر رقم 97-12 المتعلق بخوصصة

المؤسسات العمومية ينص في مادته العشرين (20) على

السيد وزير المساهمة وتنسيق الاصلاحات: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيداتي، سادتي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الخوصصة مسار يؤدي إلى نظام اقتصادي متحرر وتنافسي، وهو النظام الذي يضمن إنعاش التنمية وإنشاء مناصب شغل، وبالتالي تمس الخوصصة كل المؤسسات العمومية المنتجة للسلع والخدمات في المجالات التنافسية.

هذا ولقد إلتزمنا في إختيار المؤسسات بالمعايير الآتية:
- الحفاظ على الشغل وتنميته إن أمكن ذلك.
- ضرورة تحديث جهاز الإنتاج وتنمية الإنتاجية.
- تعزيز قدرات تسيير الموارد البشرية وتطويرها.

وللعلم، لقد تم إعداد أول برنامج للخوصصة في سنة 1998، وكان يحتوي على قائمة 88 مؤسسة على أساس التنسيق بين كل الأطراف المعنية، أي المؤسسات والشركات القابضة العمومية الوطنية والجهوية، والوزارات القطاعية المعنية. وهكذا فقد أختيرت المؤسسات التي يفتح رأسمالها جزئيا أو كليا بناء على إقتراحات المؤسسات نفسها وبتأكيد من الوزارات القطاعية. وتم ذلك على أساس الأهداف التي حددت في إطار إستراتيجية الحكومة. لكن لم تعرف عملية الخوصصة نتائج معتبرة، بسبب نقائص الترتيب القديم من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب ضعف تحضير المؤسسات تقنيا إلى الخوصصة مثل تسوية وضعية الأملاك والتقييم والتفريع... إلخ.

غيرأنه تحققت بعض عمليات الخوصصة أو هي على وشك التحقيق، منها:
- (HENKEL-ENAD) : مساهمة بنسبة 60٪ في فرعين من شركة (ENAD) - (IPSAT-ALFASID)
عن طريق فتح رأسمال الشركة الوطنية بنسبة 70٪.

إعداد حصيلة سنوية عن عملية الخوصصة تكون موضوع عرض أمام الهيئة التشريعية، وهو ما لم يحدث منذ صدور هذا الأمر، مما حرم البرلمان من الاضطلاع بدوره على متابعة تطبيق برنامج الحكومات ومراقبتها.

وبعد متابعتنا الدورية لنشاطاتكم وتصريحاتكم بخصوص برنامج الخوصصة، والتي كانت في مجملها خارج الوطن، مما يعني أنها موجهة للإستهلاك الإعلامي الخارجي.

وفي إطار حرصنا على الإطلاع على تطبيق هذا البرنامج، وتمكين الرأي العام من متابعة ذلك.

فإننا نتوجه إليكم بهذا السؤال الشفوي المتضمن الرغبة في معرفة ما يأتي:

- جرد شامل عن المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة وكذا وضعيتها الاقتصادية والمعايير المعتمدة في قابليتها للخوصصة.

- مدى تقدم تنفيذ عمليات الخوصصة وكذا مختلف العوائق التي تواجهها.

- القطاعات التي مستها عملية الخوصصة، وكذا تأخر تصفية الكثير من المؤسسات المحلة.

- الآثار المترتبة عن العملية سواء من حيث العائدات المالية وكيفيات استعمالها، أو من حيث الآثار المترتبة عن تسريح العمال.

- مدى نجاح المؤسسات التي تمت خوصصتها في استعادة نشاطها الاقتصادي.

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والإحترام.

ملاحظة: لقد طرح هذا السؤال بتاريخ 17 ديسمبر 2000. وبعد المصادقة التي تمت بالأمس على الأمر، نتمنى أن تكون الإجابة صريحة.

الرئيس: شكرا للسيد علي ساحل، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

أولاً: تخفيض الكلفة المباشرة أو غير المباشرة التي تقع على الميزانية العمومية، وإزالة خطر عدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكبرى.

ثانياً: اكتساب الخزينة العمومية دخلاً صافياً يسمح بتخفيف الديون.

ثالثاً: الحفاظ على قدرات الإنتاج الخاصة بالأموال والموارد البشرية والتقنية مع إمكانية تطويرها، مما يسمح بإنعاش التنمية الاقتصادية وتوفير الشغل. غير أننا لم نلاحظ الكثير من مثل هذه الآثار وذلك بسبب ضعف مستوى تحقيق برنامج الخصخصة.

أما في إطار الخصخصة لصالح الأجراء على الصعيد المالي، فنلاحظ ما يأتي:

لم تسجل الأرباح لكن توقفت الخسائر. وقد تأتي الأرباح مستقبلاً عن طريق الدفع بالتقسيط، والذي يدفعه الأجراء السابقون.

بالنسبة إلى الشغل، نسجل الحفاظ على 27 ألف منصب شغل مع إنشاء مناصب جديدة يقدر عددها بـ 15 ألف منصب.

هذا ولم يأت بعد برنامج الخصخصة الذي تمت المصادقة عليه في سنة 1998، بنتائجه، وبالتالي لا يمكننا القيام بحوصلة الآثار المترتبة عنه.

أما فيما يخص مؤسسات الأجراء التي تشكلت إنطلاقاً من أصول المؤسسات المحلية والوطنية المحلّة، فلقد وضعنا آليات إنهاء العملية، وشكراً.

الرئيس: شكراً للسيد الوزير، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد علي ساحل للتعقيب.

السيد علي ساحل: أشكركم سيدي الوزير على حضوركم وإستعدادكم للرد على هذا السؤال، وشكراً.

- مجموعة المشروبات

(Groupe Boissons Algerie/GBI CASTEL)

فتح رأسمال الشركة الوطنية بنسبة 53,48٪،

- (GLA) "المجموعة الجزائرية للفلين" وشركة برتغالية (SUBERUS) (مساهمة من الشركة البرتغالية في مؤسسة الفلين بالقل).

ذلك ما أنجز في ميدان الشراكة والخصوصية منذ وضع التدابير القديمة، لكن توجد مشاريع أخرى منها مشروع فتح رأسمال شركة الخطوط الجوية الجزائرية والذي أوكلت دراسته الإستراتيجية إلى المجموعة التي يقودها المكتب التقني (BOOZ ALLEN)، مطار الجزائر بامتياز، وبنك الإستثمار المختار لقيادة العملية (بنك ستيرلينغ).

مع العلم أن هناك عمليات خصصة في طريق التحقيق وتمثل في:

- فتح رأسمال ثلاثة مصانع إسمنت، وتم إختيار بنك الأعمال البريطاني "HSBC".

- الخصخصة الكلية لثمانية (8) مؤسسات منتجة للأجر.

وفي إطار مؤسسات الأجراء

تم إنشاء 1800 مؤسسة للأجراء إنطلاقاً من 1000 مؤسسة محلية تم حلها، مع التنازل عن ثلثي (2/3) الأصول للعمال والمقدرة بمبلغ 21,8 مليار دينار من الأصول المتنازل عنها وإنشاء 27 ألف منصب شغل.

ويمكن تفسير التأخر الملحوظ في تصفية المؤسسات العمومية المحلّة، بغياب التكفل بالخصوم من جراء الوضعية المالية الحرجة التي كانت تعيشها البلاد. لكن نص قانون المالية التكميلي لسنة 2001 على التكفل التام بخصوم المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلية. أما خصوم المؤسسات العمومية الاقتصادية الوطنية، فسينص عليها قانون المالية لسنة 2002. وعادة ما يترتب عن الخصخصة ثلاثة (3) آثار هي كالتالي:

المصالح في الهيكل الاقتصادي بين هذه الشركات والدولة المضيفة، حيث تنافس الشركات الأجنبية الصناعات المحلية على سوق الأموال، وتهدد باكتساب مركز احتكاري طالما لم تدعم هذه الصناعات التنافس. كما تجد قطاعات في الاقتصاد الوطني نفسها مراقبة من قبل مراكز القرار الأجنبية التي نادرا ما تأخذ بالحسبان مقتضيات التنمية الوطنية. وهكذا يتجلى خطر توجيه الاقتصاد في اتجاه غير مرغوب فيه من الدولة المضيفة. ويمكن أن تغلق المؤسسة انطلاقا من اعتبارات دولية حتى ولو أنها ماتزال ذات مردودية.

هذا وتتجاوز آثار ظاهرة الشركات الأجنبية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات بكثير الإطار الاقتصادي، وتشتم رائحتها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. ولأهمية القول إننا لانقصد وضع حواجز لتطور هذه الشركات ولكن اتقاء التجاوزات والسيطرة على الظاهرة دون إيقاف نشر التكنولوجيا والتبادلات والاستثمارات المرتبطة بها.

لأجل ذلك ولكي توضح حدود تأثير هذه الشركات توضحا أحسن، يستوجب على الدولة أن تدقق نسيج تشريعاتها وتؤسس هيئات كفأة تتفاوض معها على قدم المساواة سواء أكان ذلك على الصعيد السياسي أم السلطات بين الحكومات أم على الصعيد الاقتصادي أم على صعيد المجمعات الصناعية الوطنية.

ومما هو جدير بالملاحظة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى بعض المؤسسات الكبيرة مازالت تواجهها عقبات في تنميتها، ولم يعن الإنتاج الوطني بحماية من الاستيرادات المخالفة للقانون لمواد أدنى قيمة، تنافسه بطريقة غير مشروعة، ناهيك عن تهريب البضائع والتصريحات المزورة بقيمة السلع المستوردة و"الطايون". وتثقل هذه الحالة كاهل الإنتاج المحلي وتستنزف الاقتصاد الوطني بشكل فضيع.

الرئيس: شكرا. بما أن الإقتناع حاصل، وليست هناك أية ملاحظات إضافية، أحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز مشنن وسؤاله المتعلق بنفس القطاع.

السيد عبد العزيز مشنن: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات، يعود تاريخ إيداع سؤالي إلى 22 جويلية 2000 (دون تعليق).

بالنظر إلى اقتصاد الدولة، نجد أنها تعتمد اعتمادا شبه تام على إنتاج قطاع الطاقة الذي يساهم بالنصيب الأكبر في الإنتاج من مجمل الدخل الوطني، وتعتمد الدولة على إيرادات الجباية البترولية في تنفيذ مشاريعها التنموية. بينما ماتزال الصناعات الثقيلة والخفيفة أو التحويلية القليلة التي تتوفر عليها الجزائر في مراحلها الأولى، ومازالت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام محدودة جدا.

بالإضافة إلى أنها لاتسد سوى جزء ضيق من الاحتياجات المحلية وتنقصها التقنية والتكنولوجيا.

وتعرض السوق الجزائرية إمكانيات استثمارية طائلة في مختلف مجالات النشاط الصناعي والاستهلاك، ويولي رجال الأعمال الأجانب أهمية للسوق الجزائرية.

كما أن تنصيب الشركات الأجنبية لايفوتها إحداث المساهمة في رفع مستوى اليد العاملة ورؤوس الأموال، وإنشاء وحدات إنتاجية جديدة ومناصب شغل... إلخ .

إلا أن سياسة الشركات الأجنبية، أعدت لخدمة مصالحها وليس لخدمة مصالح البلد المضيف. وهنا تبرز مخاطر

السيد الوزير،

مما سبق ذكره، نسألكم:

1 - ما هي الميكانيزمات والوسائل الكفيلة بجلب أصحاب رؤوس الأموال حاملي مشاريع الاستثمار؟

2 - ما هي الإمكانيات التي تتوفر عليها الحكومة لمراقبة وتوجيه سلوك الشركات الأجنبية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات؟

3 - هل فكرت الحكومة في اختصار توظيف رأس المال الأجنبي على المجالات التي تحتاج فعلا إلى الخبرة الفنية الأجنبية واشتراط تدريب وتأهيل الوطنيين، وعدم تمكين اليد الأجنبية غير المؤهلة من رخصة العمل؟

4 - ما هي نظرة الحكومة المستقبلية إلى اقتصاد الدولة في ظل الركود الاقتصادي الحالي والغموض الذي يكتنف الإصلاحات الاقتصادية وإمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني وتوزيع مصادر دخل الدولة عن طريق تنمية القطاعات غير الطاقوية وزيادة فاعليتها، ومنها قطاع الصناعة؟ أي بمعنى آخر، ماهي الآفاق المستقبلية التي تعفي الاقتصاد الوطني من التبعية والاعتماد الكلي على المحروقات؟ أليس من الضروري إعادة تقييم الإصلاحات الاقتصادية بعد مرور أكثر من 10 سنوات على انطلاقتها، قصد توضيح أكثر لدور المتعاملين الاقتصاديين (العموميين والخواص) والإداريين مع تفعيل دور الجماعات المحلية في فرص الاستثمار والشراكة، ورسم التدابير الكفيلة بتحقيق أهداف واضحة، دقيقة وممكن تقديرها؟

5 - ما هي المبادرات التي اتخذت لتنمية المؤسسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها وكذا الإنتاج الوطني من منافسة الشركات الأجنبية غير المتكافئة وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات؟

تقبلوا، سيدي الوزير، آيات التقدير والإحترام، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد عبد العزيز مشنن، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات.

السيد الوزير : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي النواب.

تستعد بلادنا للدخول في إشتراك مع الوحدة الأوروبية والمنظمة العالمية للتجارة، مما أدى إلى ضرورة تحرير تسيير اقتصادنا الوطني وتأهيله لمعايير الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، سيتم التعامل مع الشركات الأجنبية أو مراقبتها وتوجيهها بواسطة وسائل الضبط (régulation) العادية وآليات التنافس التي ستضعها الدولة. ضف إلى ذلك، رفع كل القيود والمراقبة التي كانت تحصل قبل الإستثمار والإستيراد والإنتاج أو التوزيع. أما اليوم، فتخضع كل المؤسسات سواء الوطنية منها أو الأجنبية لحكم السوق، وبالتالي عليها أن تهتم بحاجات المستهلكين. وبالطبع تبقى هذه الشركات خاضعة لوسائل المراقبة القانونية الكلاسيكية على مستوى الضرائب والجمارك والبنك المركزي وكذا المراقبة الإدارية.

هذا ولقد وسع مفهوم الإستثمار في الأمر المتعلق به ليشمل كل النشاطات التي تنتج السلع والخدمات. لكن يبقى عليه أن يهتم باعتبارات مثل الشغل وتطوير التكنولوجيا والموارد المحلية.

وقدرت الإعفاءات والمزايا الممنوحة على هذه الأسس. أما التشريع المعمول به والمتعلق بشروط إستخدام الأجانب، فإنه لا يحدد سقفا لعدد العمال إلا في حالة ما إذا وجدت إتفاقيات في هذا الشأن. إن حصة المحروقات مهمة جدا في الاقتصاد الوطني وموارد التصدير. لكن ينبغي الشروع في رفع حصة القطاعات الأخرى وذلك بتشجيع الإستثمار في القطاع الأولي وكل الخدمات التي تنتج العملة الصعبة والشغل. أما فيما يخص تدابير حماية الاقتصاد الوطني، فلا يوجد حاليا أي قيد اقتصادي يضبط تدفق الصادرات. كما لا يوجد أي تدبير للمراقبة ماعدا المراقبة النوعية والصحية والبيطرية في

- حرية الاستثمار (يعامل كل مستثمر بالمثل).
- تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وأرباحها.
- منح عدد من المزايا حسب:
- درجة الإدماج الاقتصادي للمشاريع،
- مناصب الشغل التي تنشأ،
- الإسهام التكنولوجي،
- مدى إستعمال الموارد المحلية.

ومن جهة أخرى، يستفيد هذا الترتيب إنشاء وسائل مؤسساتية جديدة؛ المجلس الوطني للإستثمار، وهياكل أخرى عملية للدعم، وهي الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

وفي مجال الإستثمار أيضا، أحدث الترتيب الجديد نظاما إستثنائيا، وهو نظام مخصص لتشجيع الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي يراد ترقيتها، وهي المناطق التي يحددها المجلس الوطني للإستثمار من جهة، والإستثمارات ذات الأهمية الخاصة في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

وفي هذه الحالة، تمنح المزايا آليا في مرحلة الإنجاز كما في مرحلة الإستغلال، لمدة عشر (10) سنوات، وهي المزايا الآتية:

- الإعفاء من دفع حقوق التحويل بالنسبة إلى المقتنيات العقارية.
- التخفيض من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة إلى السلع والخدمات المحلية والمستوردة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).
- الإعفاء من الدفع الجزافي (VF).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) ومن الضريبة على العقار.
- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بالمصاريف المرتبطة بأشغال المنشآت الأساسية الخارجية، وشكرا لكم.

الحدود، حيث تحرص الدولة على إستجابة المنتوجات المستوردة للمعايير المعمول بها. يبقى أنه يمكن أن توضع قيود للواردات التي تنافس بشكل كبير الإنتاج الوطني بواسطة التعريف الجمركية، أو التي تتعلق بقطاع إنتاجي يعيش أزمة مؤقتة، أو بعض قطاعات السوق. وسيتم التفاوض في مجمل هذه التدابير إستنادا إلى ضرورة حماية الصناعات الناشئة أو في إطار تدابير شاملة للحماية تكون مرتبطة بالصعوبات التي قد تحدث في ميزان الدفع، أو صعوبات كبيرة بالنسبة إلى المنتجين الوطنيين في حالة وجود واردات تستفيد من إعانة. ومن البديهي أن تشريع بلادنا سيدخل في تحولات عديدة حتى يتطابق وينضبط مع قواعد الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف التي تديرها المنظمة العالمية للتجارة.

أما فيما يتعلق بطبيعة الوسائل الموضوعة لجلب أصحاب رؤوس الأموال الوطنية ومشاريع الإستثمارات المباشرة الأجنبية، فإنها متعددة:

أولا: إبتعاد الدولة عن القطاع التنافسي.

ثانيا: فتح رأسمال المؤسسات العمومية عبر مساهمات وطنية أو أجنبية. وقد يتخذ ذلك أشكالا متنوعة مثل التنازل عن الأصول أو فتح رؤوس الأموال أو عقد التسيير.

ثالثا: تسيير مؤسساتنا الوطنية حسب القوانين المعمول بها، وإخضاعها للقواعد العامة التي تحكم التجارة، وإلغاء جميع الاحتكارات في القانون والتفرد.

رابعا: تحرير التجارة الخارجية والأسعار.

خامسا: تكييف إنتاجنا الوطني تدريجيا مع المعايير الدولية لترقية المبادلات.

سادسا: إنشاء شبك وحيد على المستوى المحلي يملك كل الصلاحيات من أجل توفير الدعم للمشاريع وفضاءات وسيطة مثل ديوان التجارة الخارجية، وصندوق ضمان التصدير وغرفة التجارة والصناعة.

أما فيما يخص الآليات التي وضعت، فإن أحكام الأمر المتعلق بالإستثمار، تحدد الإطار القانوني والقواعد المطبقة على مجال الإستثمار وهي كالتالي:

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد عبد العزيز مشنن.

السيد عبد العزيز مشنن: شكرا السيد الرئيس. أشكر السيد الوزير على هذا الرد. سيدي الوزير،

لقد صادق المجلس الشعبي الوطني بالأمس على مشروع قانون تصفية مجلس الخوصصة (الشركات القابضة)، وهو إجراء غير فريد في إصلاح المؤسسات الاقتصادية، إصلاح انتهجته الجزائر منذ أكثر من عشرية، ذلك أن إنشاء الشركات القابضة لوحدها كلف خزينة الدولة الملايير دون تحقيق أية نتيجة تذكر. وللعلم سبقته عمليات تغيير أخرى قيل إنها الحل الأمثل والمتمثلة أساسا في إعادة الهيكلة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتطهير المؤسسات، ثم الخوصصة الجزئية علما أن هذه العمليات إستهلكت بدورها أموالا باهظة، ووقتا ثميننا كان بالإمكان تسخيرهما للنهوض بالاقتصاد الوطني الذي مايزال يراوح مكانه. ولم يعرف إفراج الجزائر من أزمتهما الحالية تحديدا زمنيا للأجل القصير والأجلين المتوسط والطويل.

نحن ندرك أن عملية الإصلاح الاقتصادي ذات تكلفة ولايمكن إنجازها في فترة قصيرة. إلا أن النتائج الطيبة تعتمد على قوى السوق وتحرير نظامنا الاقتصادي من القيود البيروقراطية، وتطبيق سياسات ذات توجه تصديري. والأهم من هذا كله، أن يكون هناك توزيع عادل من أجل إعادة الإصلاح الاقتصادي بحيث يساهم فيه القوي قبل الضعيف والغني قبل الفقير، مع تصدي الدولة بقوة لجماعات الضغط والمستفيدين بطرق مشروعة وغير مشروعة من الأوضاع الحالية. ولذلك ندعو الحكومة إلى إعداد إستراتيجية فعالة لتخليص الجزائر من هذه الأزمة الاقتصادية والتي تسمح لبلادنا من أن تنبوء مكانتها اللاتقة بين دول العالم، وشكرا والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد عبد العزيز مشنن، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس. أشكر السيد النائب.

في الحقيقة يجب أن يكون مفهوم الإصلاحات مفهوما شاملا لكل القطاعات وليس فقط القطاع الاقتصادي العمومي، ويشمل نشاطات جميع الجهات.

فيما يخص كلفة الأنظمة التي كانت تشرف على عملية الخوصصة، أرى أنه يجب ألا نخلط بين مديونية القطاع الاقتصادي والمصاريف التي تكلفت بها هذه المؤسسات.

هذه فقط إضافة إلى ما قاله الأخ، وعلى العموم أنا متفق مع تحليله، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد الوزير. ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة، وأحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم التهامي.

السيد إبراهيم التهامي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

معالي الوزراء،

الإخوة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسرني بناء على الدستور وعلى القانون الداخلي للمجلس وعلى القانون المحدد لعمل الغرفتين والناظم للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، أن أقدم بهذا السؤال الشفوي إلى معالي وزير الفلاحة.

معالي الوزير،

كلنا يعلم أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الوطنية، وفي القضاء على التبعية الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي. واليوم تعتبر الدولة التي تملك خبزها وتصنع رغيفها، دولة مستقلة. كما نعلم جيدا أن التبعية الغذائية أصبحت مدخلا من مداخل الإستعمار الجديد، ووسيلة من وسائل الإبتزاز والمساومة التي تستعملها الدول الكبرى ضد الدول الصغرى، ذلك أنه إذا أرادت دولة كبرى اليوم أن

السيد النائب المحترم والموقر، أننا لم ننتج في أغلب الظروف أكثر من 20 إلى 30٪ من مجموع إستهلاكنا للحبوب خلال العشرية الأخيرة، حيث أنتجنا ما يقارب معدل 22 مليون قنطار سنويا. لذلك كان من الضروري إستيراد هذه المادة، لأن معضلة إنتاج الحبوب مردها الظروف المناخية التي اتسم بها وطننا، حيث لم يتجاوز المعدل الوطني لتساقط الأمطار 300 مليمتر سنويا، وهذا منذ 25 سنة.

لذلك يجب الإعتراف بأن البلاد تعيش الجفاف، وهذا حكم الله وقدره، وعلينا أن نسير فلاحتنا بحكمة وبصيرة آخذين في الحسبان هذا الجفاف السائد منذ ربع قرن تقريبا.

فالسبب الرئيسة لعدم تسييس الفلاحة - كما أشار إلي ذلك النائب المحترم - والتسيير الاقتصادي المستنبت من معطيات علمية لبلوغ هدف توفير الأمن الغذائي لأبناء وطننا، من بين ما يؤكد عليه، هو رسم إنتاج ما نستطيع إنتاجه من مختلف المنتوجات الفلاحية بكثرة وبنوعية يمكننا من تلبية حاجات السوق الداخلية، وتصدير الفائض منه، إن شاء الله، والذي نستورد بمداخيله مالا نستطيع إنتاجه. فنحن الآن بصدد تشجيع وتدعيم بصفة جدية إنتاج الحبوب في المناطق ذات القدرات العالية في المردود والتي تقوم بتكثيف إنتاجه.

ونطالب -دون إرغام المزارعين الذين يلتزمون طواعية- بتكييف النمط الفلاحي في المناطق غير الصالحة لزراعة الحبوب، لأنها تعطي إنتاجا متدهورا يتسبب في إفلاس الفلاح وتبذير أموال الدولة عبر الدعم والتعويض، زيادة على المساس بالوسط الطبيعي الذي يؤدي على الأمد الطويل إلى التصحر، لا قدر الله.

أما فيما يخص الضمانات الواجب توفرها لحماية المستثمرين عن طريق منحهم التعويضات اللازمة إذا تعرضت محاصيلهم للإتلاف سواء بسبب الكوارث الطبيعية -لا قدر الله- أو بسبب الإرهاب، فنذكر

ترضح دولة صغرى، قطعت عنها خبزها. والجزائر تملك كما هو معروف إمكانيات فلاحية ضخمة.

لكن بسبب سوء التسيير والسياسات الإرتجالية في هذا الميدان، تدهورت الفلاحة في بلادنا تدهورا كبيرا، إلى حد إنتقلت فيه الجزائر من مخزن لأوروبا كما كانوا يسمونها، إلى دولة تستورد ما يفوق 90٪ من قمحها. ويبدو في السنوات الأخيرة أن هناك رغبة في العودة إلى هذا القطاع بتشجيع المواطنين على الاستثمار فيه. لكن لم تحط الحكومة هذا الإجراء بالضمانات الكافية كتوفير الأمن للمستثمرين ومنحهم التعويضات إذا ما أتلفت محاصيلهم سواء بسبب الكوارث الطبيعية أو بسبب الإرهاب، خاصة في هذا الظرف الذي يتعرض فيه الفلاحون لانتقام الإرهابيين باستمرار. وعليه فإن التشجيع في هذا المجال ليس له معنى ولن يكون له مردود. لذا أرجو، معالي الوزير، أن توضحوا لنا هذه المعضلة، وشكرا لكم.

الرئيس: أشكر السيد إبراهيم التهامي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة.

السيد الوزير: السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

الإجابة عن السؤال الشفوي رقم 347 الذي طرحه السيد النائب المحترم إبراهيم التهامي والمتعلق بزراعة الحبوب والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأعمال الإرهابية.

يطيب لي أن أنوه باهتمام السيد النائب المحترم وحرصه على توفر الأمن الغذائي لمواطنينا، وأعلمه أن قطاعنا مجند لبلوغ هذه الغاية. أما فكرة أن الجزائر كانت مخزنا لروما أو لأوروبا في إنتاج الحبوب، فهذا لم يثبت قطعا، حيث لم يصدر إلى روما، حسب المحللين والمؤرخين، سوى مليون قنطار من الحبوب خلال فترة الوجود الروماني بالجزائر، ومدته خمسة قرون تقريبا. أما اليوم، فليعلم

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم التهامي، آملاً ألا يكون التعقيب عبارة عن مناظرة حول تصحيح التاريخ.

السيد إبراهيم التهامي: أشكر معالي الوزير على هذه التوضيحات، وأود أن أوضح فقط أن كلامي عن الأمن الغذائي لم يكن إلا عرضاً في السؤال، لأنني أردت بواسطة التأكيد على قضية التعويضات الخاصة بالفلاحين الذين يتعرضون إلى ضربات إرهابية.

وأود القول كذلك إننا في الحقيقة سمعنا كلاماً كثيراً وتلقينا وعوداً كثيرة، لكن الواقع غير ذلك، حيث ماتزال معاناة الناس مستمرة، وزياراتنا الميدانية إلى بعض بلديات الوطن بينت أن هناك إمكانيات كبيرة تملكها الجزائر في مجال الفلاحة، لكن الإدارة تضع الحواجز أمام إستغلالها. فمن غير المعقول أن تمنع الإدارة السلاح عن الفلاحين وتميز بينهم، فتمنح من تشاء وتحرم من تشاء، باعتبارها آخر من يتحزب، لأنها موجودة لخدمة جميع المواطنين. لكنها للأسف متحيزة عندنا وتعامل بهذه الطريقة.

ويمكن القول كذلك إن الإدارة عندما تمنح السلاح للبعض وتمنعه عن الآخرين، لا يعني أن أرواح بعض المواطنين أرخص من بعضهم، فهؤلاء يستحقون الحماية والآخرين لا يستحقونها. ثم عند ما تمنح الإدارة القروض الفلاحية للبعض وتمنعها عن البعض الآخر، فهذا يعني أن للبعض الحق في الإستثمار والعيش، والبعض الآخر لا يحق له ذلك، وهو المنطق الذي تتعامل به الإدارة مع المواطنين.

معالي الوزير، هناك آلاف الملفات المودعة لدى مديريات الفلاحة على مستوى الوطن للحصول على القروض الفلاحية، لكنها مجمدة، اللهم إلا النزل اليسير الذي يمنح وفق شروط معروفة وهي المحسوبية والرشوة.

هذا الكلام هو كلام المواطنين الذين إلتقيناهم أثناء تجوالنا عبر البلديات، بل وكلام رؤساء بعض البلديات،

بخصوص التعويض عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، أن هناك تركيباً قانونياً يتمثل في وجود صندوق ضمان الكوارث الفلاحية الذي أنشئ عن طريق المادة 202 من قانون المالية لسنة 1997.

ونلفت إنتباه السيد النائب المحترم إلى أن التعويضات في القطاع الفلاحي، ترصد لها سنوياً أموالاً تخصص للمساحات المتضررة. وكمثال على ذلك، بلغت المساحات المتضررة سنة 2000، 1.244.000 هكتار من الحبوب، أي ما يعادل مبلغ مليار ونصف مليار دينار، قررت إثرها اللجنة المكلفة بالتعويضات تعويض الفلاحين الذين تضرروا بنسبة تفوق 50٪، وكان عددهم يقارب 47000 فلاحاً.

وليعلم السيد النائب الموقر أن وزارة الفلاحة تسعى جاهدة لإقناع الفلاحين بضرورة تأمين محاصيلهم عن طريق التعاقد مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. وفي هذا الصدد، على الجميع أن يعتاد التعاقد مع التأمين، لأنها الطريقة الأكثر تحضراً والأكثر عقلانية.

أما المستثمرات والمحاصيل التي تعرضت إلى التخريب بسبب الأعمال الإرهابية، فإن المادة 95 من المرسوم التنفيذي رقم 99-47 الصادر في 13 فيفري 1999 تنص على التكفل بمعالجة هذه القضايا من خلال نص تنظيمي تسهر على تحضيره وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

أود القول قبل أن أنهى جوابي، إن العالم الريفي حقيقة غير مستفيد بقدر كاف من التعويضات، خاصة بعد تعرضه إلى الأعمال الإرهابية.

شكراً لكم والسلام عليكم.

التعويض 124000 فلاح على مستوى التراب الوطني دون حصول أي تغيير في عدد المستخدمين لافي الإدارة ولا في صندوق التضامن.

شكرا لكم.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زيدوك.

السيد عبد القادر زيدوك: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب.

بناء على المادة 134 من الدستور، وبناء على القانون العضوي رقم 99-02، أ طرح السؤال الشفوي الآتي على السيد وزير الفلاحة:

السيد الوزير،

تعتبر ولاية عين الدفلى من الولايات الفلاحية، حيث تبلغ مساحتها الفلاحية 232158 هكتارا، وتقدر المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة بـ 170324 هكتارا، منها 26000 هكتار مساحة مسقية.

هذا ويقدر عدد الفلاحين المسجلين بالغرفة الفلاحية إلى غاية طرح هذا السؤال 9100 فلاح، وعدد الملفات المقدمة إلى اللجنة التقنية في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2400 ملف.

السيد الوزير،

لا أحد ينكر الجهود والمبالغ المالية التي رصدتها الدولة لمساعدة الفلاحين والنهوض بالقطاع. لكن ما نلاحظه في الميدان لا يعكس الصورة الحقيقية والأهداف التي تنتظرها الدولة، حيث ما يزال الفلاح يعاني من البيروقراطية.

وهو أمر خطير سيجعل المواطنين يحقدون أكثر على الإدارة، وقد يتصرفون تصرفات غير مسؤولة، لأن سبب الأزمة كما هو معروف هو الظلم والحقرة، ولا زالت هذه الأسباب قائمة للأسف الشديد، ولم يتم احتواؤها. وإن إستمرت هذه التصرفات، فإن حل الأزمة لن يكون قريبا لا قدر الله.

معالي الوزير، أرى أنه من غير المعقول أن تطالبوا الأشخاص المستثمرين في تربية المواشي مثلا أن يغيروا نوع الإستثمار عندما يعتدي عليهم الإرهابيون، كأن يطلب منهم الاستثمار في الأشجار المثمرة، لأن الشخص الذي قضى حياته في مهنة معينة، يصعب عليه أو يستحيل عليه أن يتحول بسهولة إلى مهنة أخرى.

ثم عندما يطلب منهم ذلك دون أن يقدم لهم الدعم اللازم، يصبح هذا الأمر من باب المستحيل، لأنه لا بد أن نعرف أن هناك مستثمرين صغار يضعون كل ما يملكون في مشروع ما، وإذا حل الإرهاب، قضى على كل شيء.

شكرا لكم معالي الوزير والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد التهامي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

أنحني -صراحة- أمام كل أرواح من سقطوا ظلما وطغيانا في هذه البلاد، ورحم الله الشهداء.

فيما يخص القروض، واللجان الولائية التي تمنحها، أطمئنك السيد النائب المحترم أن هذه اللجان مشكلة من تقنيين وأساتذة معاهد ولا يوجد بها أي عضو متحزب. ضف إلى ذلك أخي النائب، أوضح أن عدد الذين استفادوا من التعويضات سنة 1999، لم يتجاوز 320 مواطن جزائري فلاح وذلك على مستوى 48 ولاية. أما في هذا الموسم 2000/2001، فلقد استفاد من

الإجابة عن السؤال الشفوي رقم 425 الذي طرحه السيد النائب المحترم عبد القادر زيدوك بخصوص نشاط صندوق التعاون الفلاحي بولاية عين الدفلى.

يطيب لي أن أشكر السيد النائب المحترم، الأخ زيدوك، على إهتمامه بقطاع الفلاحة وإشادته بالجهود المبذولة في النهوض بهذا النشاط الاقتصادي المصيري للوطن.

أما عن المبالغ المرصودة هذه السنة - وأنتم على علم بها - فإنها لم تزد على تلك التي رصدت في السنوات الماضية، بل بالعكس فلقد قلصت نسيبا. وردا على رغبتكم المتمثلة في إمكانية إنشاء صناديق جهوية للتعاون الفلاحي على مستوى ولاية عين الدفلى وذلك للتخفيف من معاناة الفلاحين المقيمين في الأماكن البعيدة حتى نجنبهم عناء التنقل إلى خميس مليانة التي يوجد بها الصندوق الوحيد بالولاية، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الجواب الخاص بهذا الموضوع.

إن ولاية عين الدفلى ممثلة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الواقع بخميس مليانة مع أنه لا توجد مؤسسة مماثلة على مستوى كل ولايات الوطن - إلا في بعضها - ذلك لأن هدف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لا يكمن في وجوده كالبنوك التقليدية في أماكن عديدة، ولكن بالضبط في المناطق التي تتوفر فيها نشاطات فلاحية مكثفة كعين الدفلى مثلا، حيث الصندوق الجهوي لهذه الولاية ممثل بأربع مكاتب محلية على مستوى الجهات الآتية:
العطاف وجندل وبومدفع وعين الدفلى.

حقيقة، تمارس هذه المكاتب حاليا نشاط التأمين ليس إلا. أما فيما يخص القروض، فهذه عملية تقنية مضبوطة تتطلب مسبقا بعض الشروط منها:
- تهيئة خاصة للمقر.
- إستتباب الأمن الضروري للبنوك مع توفر شروط أمنية لكل صندوق.

هل يعقل السيد الوزير أن يأتي الفلاح من بلدية "بطحية" في قمة جبال "الونشريس" المطلية على ولاية "تيسمسيلت"، والآخرون "سوق لثنين" المحاذية لبلدية "بني حوى" شمال ولاية "الشلف"، وآخرون من "بومدفع" و"الجبابرة" على حدود ولايتي "البلدية" و"المدية"، كلهم يأتون مرغمين إلى بلدية "خميس مليانة"، حيث يوجد الصندوق الوحيد على مستوى الولاية التي يقارب عدد سكانها 700.000 نسمة، وعند تسليم الملفات يقع ما يقع.

السيد الوزير،

إن الكلام يطول بنا عن معاناة الفلاحين بهذه الولاية في شتى المجالات. وعليه، أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

هل فكرتم، السيد الوزير، في إنشاء صناديق أخرى بالولاية للتخفيف من هذه المعاناة وتجسيد برنامج الحكومة في الميدان الفلاحي؟

وأقترح عليكم المواقع الآتية للتخفيف من هذا الضغط:

- دائرة العطاف، غرب الولاية.

- بومدفع، شرق الولاية.

- عين الدفلى، مقر الولاية.

- وجندل.

وهي أماكن تساعد فلاحى الولاية وتفتح آفاقا مستقبلية.

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام. وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر زيدوك، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة.

السيد الوزير: السلام عليكم.

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس،

أوضح فقط أن الصندوق التعاضدي مرتبط بالنشاط الفلاحي المهني، ولا يمكن أبدا أن ينشأ صندوق في كل دائرة أو كل بلدية، لأن الصندوق لا يخضع إلى التقسيم الإداري بل يخضع إلى النشاط الفلاحي الحقيقي. وأنا حقيقة أشاطر السيد زيدوك في هذا الموضوع، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حويشي وسؤاله المتعلق بقطاع النقل.

السيد محمد حويشي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة نواب الشعب،
السلام عليكم.

أطرح هذا السؤال طبقا للمادة 134 من الدستور، وطبقا للقانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999.

السيد الوزير المحترم،
تقع ولاية النعامة، كما تعلمون، في الجنوب الغربي للوطن وتبعد من عاصمته بمسافة تزيد على 600 كلم، وتعاني عزلة واضحة لاحظناها من خلال إلغاء زيارات عديدة لمسؤولي هذا الوطن، حيث لم يحضر أغلبهم إلا من كان يملك طائرة خاصة.

لقد أضحت وسائل النقل ضرورية للحياة خاصة النقل الجوي الذي يسهل على مواطني الولاية والولايات المجاورة التنقل إلى مختلف جهات الوطن.

تتوفر ولاية النعامة على مطار عسكري بالمشربة تم توسيعه بمبادرة من السلطات المحلية والوزارة المعنية، كما تم تجهيزه بمدرج وهايكل ضرورية لاستقبال الطائرات المدنية وذلك تلبية لحاجة المواطنين والمستعملين

- موظفون مؤهلون .

- وسائل مادية ملائمة.

وللعلم، لا تتوفر هذه الشروط في المكاتب الحالية، مما زاد من تعقيد العملية. كما يجب أن تستوفي بعض المعايير منها المردودية في نشاط المكاتب. فالنشاط الفياض الذي لاحظتموه، أخي النائب، وتهافت الفلاحين على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لما وجدوه من مساعدات، جعلته يمر من مرحلة ركود اجتازها في السنوات الماضية، إلى حركية جعلتنا نفكر في المستقبل القريب، إن شاء الله، في فتح مكاتب محلية في كل من عين الدفلى والعطاف، مكاتب تمارس النشاط البنكي (التأمينات) التعاوني حتى نتمكن من تقليص الضغط على المقر الحالي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الموجود بخميس مليانة، كما ذكرتم، ونجنب المشاركين قطع مسافات طويلة، ونقرب منهم الخدمات الإدارية.

وشكرا لكم والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عبد القادر زيدوك.

السيد عبد القادر زيدوك: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد الوزير على هذه المعلومات والتوضيحات.

كنت سأدخل بشكل آخر، لكن ما دام السيد الوزير وعدنا بفتح صندوقين الأول بالعطاف والثاني بعين الدفلى (مقر الولاية)، نتمنى أن يتجسد هذا القرار في أقرب الآجال، وندعو السيد الوزير إلى زيارة الولاية هذه الأيام لمعاينة الوضع وللتأكد مما قلناه.

شكرا سيدي الوزير، وبارك الله فيك.

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر زيدوك، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة.

وفي مجال موضوعنا اليوم، نتكلم عن إنجاز مطار مدينة المشرية بولاية النعامة والذي برزت معالمه في برامج التنمية خلال المرحلة الإنتقالية. وقد تمت الأشغال به السنة الفارطة وتبعتها معاينة ميدانية للجنة الوزارية المشتركة التي خلصت نتائج تقييمها بالإيجاب، حيث صنف من أحسن المطارات الجديدة سواء تعلق الأمر بطابعه المعماري أو بموقعه الجغرافي باعتباره همزة وصل بين أربع (4) ولايات سهبية.

إن الأهمية القصوى التي تعلق على فتح مطار المشرية في وجه الملاحة الجوية، من شأنها أن تحقق آفاق الاستثمار المرجوة باعتبار مدينة المشرية تعد قطبا تجاريا هاما لما تتوفر عليه من قاعدة اقتصادية متنوعة، وباعتبار ولاية النعامة تحتل مكانة متميزة بين الشمال والجنوب نتيجة موقعها الجغرافي المتميز والذي يعطي نفسا جديدا لوتيرة التنمية المحلية البطيئة، لما تتوفر عليه من براهين سياحية غير مستثمرة من بحيرات ومياه معدنية وقصور عتيقة وواحات للنخيل. كل هذه الإمكانيات تذهب سدى بسبب عدم توفر النقل الجوي، وعدم استغلال وكالات سياحية لامتصاص البطالة، مراعاة للآفاق التي تنشدها المواكبة من تجدد الظروف والحيثيات المتواصلة لبناء الحلم المنشود في بناء المغرب العربي. إضافة إلى ذلك عدم توفر حيوية الحركة في مختلف الاتجاهات. وعلى الرغم من أن الوضعية تبدو مرضية، إلا أنه ينبغي تعزيز الجانب الفعلي.

النقطة الثانية: فيما يتعلق بالمرحلة الثانية، مرحلة انتهاء الأشغال، خضعت الترتيبات إلى مسعى محدود وغير مستمر بطريقة متعمدة مطبوعة بضعف الإرادة والتردد في المواقف. وقد تجلّى ذلك في عدم توفر الشروط اللازمة لاتمام التكفل بحسن سير مواصلة العمل من ناحية التجهيزات والوسائل المطلوبة، الأمر الذي عطل العملية فعلا، وتسبب في استياء الأوساط الشعبية والإدارة المحلية، وفرض طرح الأسئلة الشفوية على الوزارة المعنية.

المحلية، خاصة ونحن في الألفية الثالثة. غير أن هذا الإنجاز لم يشرع في إستغلاله رغم إستكمال الأشغال به.

وعليه، أتقدم إليكم بالسؤال الآتي:

- ما هي الأسباب الداعية إلى تأخر فتح المطار في وجه الملاحة المدنية؟

- متى تنوي الوزارة الشروع في إستغلال هذا المطار؟
وشكرا سيدي الوزير.

الرئيس: أشكر السيد محمد حويشي. يبدو أن ولاية النعامة أخذت حصة الأسد من أسئلة هذه الجلسة، بحيث خص سؤال السيد محمد بوحلة هو الآخر قطاع النقل (مطار المشرية) ولا أعلم إذا كان السيد الوزير يود الإنتظار حتى يطرح النائب سؤاله ليجيب عن السؤالين معا، وذلك ريحا للوقت.

أحيل الكلمة إلى السيد محمد بوحلة.

السيد محمد بوحلة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيد وزير النقل،

سيداتي، سادتي النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم. وبعد؛

تمتة لما قاله زميلي، أريد أن أضيف للتأكيد أن النقل الجوي أصبح يحتل مكانة بارزة في الاهتمامات الإنمائية، وفي مجال فك العزلة بالنظر إلى أبعاد ترابنا الوطني الشاسع، وكذا بالنظر إلى الحالة المزرية للوضع الأمني. إنها ظواهر جعلت الإرادة الوطنية تحاول القيام ببرنامج متظافر لتكثيف بعض منشآتنا الأساسية المطارية من أجل إنجاز هياكل أساسية جديدة بالهضاب العليا والمناطق السهبية، والتي تعد قيد الإنجاز في مجملها.

تأخير فتح مطار مشرية للملاحة الجوية العمومية، يسعدني أن أفيدكم بما يأتي:

في إطار وضع الخريطة الجديدة للمطارات، وخلال اجتماع اللجنة المختصة بتاريخ 26 ماي 1992، تقرر استغلال المطار العسكري للمشرية استغلالا مدنيا دون تغيير طبيعته القانونية. وحتى يتسنى استغلاله في الطيران المدني، كان لا بد من:

- إنجاز محطة للمسافرين المدنيين،
- إنجاز موقف للطائرات وإيصاله بطريق يربطه بالمدراج،
- الفصل بين المنطقة العسكرية والمدنية بواسطة سياج.

وفي هذا الشأن، تكلفت ولاية النعامة بإنجاز المحطة والتهيئة الخارجية للمطار بتوفير موقف للسيارات والمساحات الخضراء والماء والتسييج والطرق... إلخ، وذلك بمبلغ قدره 58 مليون دينار.

أما بخصوص المنشآت القاعدية، فلقد خصت وزارة الأشغال العمومية مبلغا قدره 120 مليون دينار لإنجاز موقف للطائرات مساحته (160م X 110م) وبتكلفة إجمالية قدرها 178 مليون دينار.

وفيما يخص استغلال المطار، كما هو معلوم، يخضع استغلاله إلى قوانين المنظمة العالمية للطيران المدني لا سيما فيما يتعلق بمجال اعتماد المنشآت والمدراج وموقف الطائرات ورقابة الملاحة الجوية من قبل المراقبين الجويين المدنيين.

وفي هذا الصدد، قامت اللجنة المشتركة للنقل والأشغال العمومية بزيارة ميدانية لمعاينة الأشغال المنجزة وترقيمتها. وقدمت هذه اللجنة عدة تحفظات، بحيث أوضحت عدم امكانية استغلال المطار دون توفرها، وهي:

أولا: بالنسبة إلى الملاحة الجوية، وسائل الإتصال أرض-جو.

ثانيا: مركز الحماية المدنية وتكوين الأعوان.

ثالثا: إعداد الملف التقني للاعتماد، أي الموافقة على

غير أن الذي حدث مؤخرا عكس التصور السابق المتردي، من خلال بروز تطورات جديدة ترجمت واقعا ملموسا تمثل في مواصلة دفع العملية إلى الأحسن باتمام التجهيزات المطلوبة لاستقبال الزبائن على أحسن وجه، مع قيام الخطوط الجوية الجزائرية بتنظيم رحلة تجريبية على أرضية المطار، وهو الأمر الذي فسر تطابق الأشغال مع المواصفات الملزمة والهامة لمنح الصفة الرسمية لفتح الملاحة الجوية.

وأمام هذه المعطيات الجديدة، لايسعنا إلا أن نشكر الوزارة المعنية وهيكلها المركزية والجهوية التي تابعت العملية بجدية، وعلى رأس الشكر والتقدير، السيد معالي الوزير الحالي، الذي أعطى للعملية دفعا قويا لإنهائها في ظرف قصير من الوقت.

سيدي الوزير، نحن اليوم أمام واقع أكثر حدة، ويتعلق بموضوع برمجة انطلاق الرحلات. وفي حالة التكفل بهذا الجانب، يجب الأخذ بعين الاعتبار برمجة الرحلات إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج تذليلا للمصاعب والمعاناة الشاقة التي تعترض حجاجنا بسبب بعد المطارات الجهوية الأخرى، فتضيف أتعابا أخرى لعائلاتهم تتمثل خاصة في مشاق تحمل أتعاب مسافات بعيدة، والسلام.

الرئيس: شكرا السيد محمد بوحلة. نلاحظ أنه قد اجتهد في إعادة طرح السؤال، لكنه يبقى مع ذلك في نفس الإطار المطروح كتابيا، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ردا على السؤالين الموجهين من قبل النائبين محمد حويشي ومحمد بوحلة، واللذين يستفسران عن سبب

التحفظات التي أتى بها، تعرفنا عليها منذ مدة طويلة، إذ أن جميع مطارات الجنوب كانت عسكرية ماعدا مطار المشرية الذي حدثت به هذه الإشكالية. ولثلا نخرج عن الموضوع، لا تكمن الإشكالية في النقل وإنما في أمور أخرى وقطاعات أخرى. لذلك لم يقنعني هذا الجواب، وأريد أن أعرف متى تنوي الوزارة فتح المطار ومتى تنتهي كل هذه التحفظات.

فالموضوع وراءه خلفيات كبيرة يعرفها مواطنو ولاية النعامة، ولا تقال هنا في المجلس. لكن ما يهمنا هو تحديد وقت فتح المطار، واعتبار مواطني ولاية النعامة كباقي الجزائريين. أما التفاصيل التقنية، فلا تهمننا، إذ لو قيل لنا إن المطار لا يصلح، لن نقول عكس ذلك، ولا نلجأ إلى الطعن. لكن أمر المطار يهمنا نحن الموجودون على بعد 600 كلم، والجميع يعلم أن هذه الولاية لا يعنى بها من قبل المسؤولين ولا مكان لها في البرمجة. ثم إنه إذا دخلنا في تفاصيل التحفظات، فإن المشكل يطول ولن يحل. وقد يلجأ إلى فتح مطارات أخرى وهذه الخلفيات يعلمها الجميع ومع ذلك لا ننطق بها. لذلك نرجو من الوزارة أن تعطينا بالتدقيق التاريخ، لأن التفاصيل كلها بيد ويعلم المسؤولين في الوزارة، ولكن كل مرة يتحججون بأسباب تمنعهم. ولذلك نرجو من السيد الوزير المحترم -وهو مشكور على ما تفضل به من إجابة وعلى انشغاله بأمر المطار- السهر على فتحه في أقرب الآجال، لأن المشكلة طال أمدها وحيدا لو تم التفكير في جميع الجزائريين عبر مختلف التراب الوطني، وشكرا السيد الوزير.

الرئيس: شكرا للسيد حويشي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوحلة.

السيد محمد بوحلة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير على الايضاحات والمعلومات الجديدة.

المنشآت. وللعلم، يتطلب القيام بهذه العملية وقتا إضافيا.

بعد رفع كل هذه التحفظات، برمجة رحلة تجريبية بواسطة طائرة من نوع "بوينغ 727" تابعة للخطوط الجوية الجزائرية يوم 7 أوت 2001، وبحضور ممثلي وزارتي النقل والأشغال العمومية إلى جانب السلطات المحلية للولاية. غير أن نتائج الرحلة التجريبية، أثبتت عدم صلاحية المدرج لاستقبال هذا النوع من الطائرات. فعقد إثر ذلك اجتماع بتاريخ 14 أوت 2001 ضم كلا من مصالح وزارتي النقل والأشغال العمومية، وخصص لدراسة إمكانية استغلال هذا المدرج وكذا المدرج الثانوي للمطار بطائرة من نوع "فوكر 27". وتقرر خلال هذا الاجتماع أن تقدم مصالح وزارة الأشغال العمومية بإعداد ملف لاعتماد هذين المدرجين وتهيئتهما لاستقبال هذا النوع من الطائرات. وحسب المعلومات التي وردت إلينا من قبل مصالح هذا القطاع، فإن هذا الملف هو حاليا في طور الإعداد، وسيسلم في القريب العاجل إلى مصالح وزارة النقل.

إثر ذلك، ستبرمج الرحلة التجريبية القانونية بواسطة طائرة من نوع "فوكر 27"، وفي حالة نجاح هذه الرحلة التجريبية، ستقرر وزارة النقل فتحه للملاحة الجوية العمومية.

أخيرا، أؤكد لكم أن مصالح وزارة النقل سائرة في طريق إتمام هذه الإجراءات في أقرب وقت ممكن وفي أحسن الظروف. شكرا على حسن الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير. إذن، نمكن السيد حويشي والسيد بوحلة من التعقيب، ليرد بعد ذلك السيد الوزير. فليتفضل السيد حويشي.

السيد محمد حويشي: شكرا السيد الرئيس. نشكر السيد الوزير المحترم مرة أخرى على إجابته، لكنه لم يجبني على تاريخ استغلال المطار بالضبط، لأن

تخص مواصفات المدرج، لنقرر في مسألة تشغيل أو فتح المطار.

إذن، كل المعلومات التي أوفيتكم بها، تبين أننا نمشي في هذا الاتجاه. كذلك لا بد ألا ننسى المسائل الأمنية الخاصة بالطيران، إذ لا يمكننا أن نلعب بمصير المسافرين وحياتهم. لذلك لا بد من احترام كل مقاييس هذا النشاط. وشكرا.

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال رجال، وسؤاله الخاص بقطاع الطاقة.

السيد جمال رجال: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
معالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقدم سؤالي الشفوي إلى السيد معالي وزير الطاقة
والمناجم :

طبقا لأحكام المواد 134 من الدستور، والمادة 86 من القانون العضوي الناظم للعلاقات ما بين غرفتي البرلمان والحكومة، والمادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، اسمحوالي، معالي وزير الطاقة والمناجم، أن أنقل إلى معاليكم انشغالا يتعلق بالقطاع الذي تشرفون على تسييره.

سيدي الوزير،

تعاني ولاية ميله من ضعف كبير في التغطية بالغاز الطبيعي، إذ أن عدد البلديات الموصولة بهذه المادة الهامة والضرورية لحياة المواطنين واستقرارهم، ولتنوير المناطق المحرومة وتشجيع الاستثمار بها، لا يتعدى ست (6) بلديات من مجموع 32 بلدية تشكل إقليم الولاية، وهي تمثل نسبة 20٪ من التغطية في مستوى الولاية. وكما هو واضح، هي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت

ونحن نتكلم عن قضية تهتم مصلحة المواطنين والمتمثلة في فتح مطار المشرية الذي استغل من قبل شركة أجنبية وهي شركة "بيكتال" لمدة أربع (4) سنوات، نسأل : هل يشكل الأجنب الأمن ولا يشكلون الخطر مقابل مصلحة المواطنين؟ لذلك، تعتبر كل التبريرات أو التحفظات حجة وغير مقبولة تماما، لأن الأمر يتعلق بمصلحة المواطنين وهذا مهما تكن نوعية المؤسسة عسكرية كانت أو غيرها. فهي تعني مصلحة المجتمع ككل. لذلك، ليست لنا أية مسؤولية في هذه التحفظات، لأنه تم إنجاز المشروع وتمت موافقة التقنيين عليه، ويتحمل المسؤولية من تبني إتمام المشروع. وحسب ما علمناه أن بعد فشل تجربة الطائرة المدنية، هناك نوع من المبالغة. وعليه تحتم الضرورة فتح المطار للملاحة الجوية المدنية مع امكانية استعمال المدرج العسكري مؤقتا، لأن المطار المدني موجود بجهة ولا يشكل أي عائق، والظروف الأمنية الحالية كما هو معروف لا تسمح بالإطالة، سواء منها الأمنية أو الخاصة بالحج وحتى الخاصة بالتنمية ومصالح المواطنين، وتتطلب فتح المطار تفاديا للتأويلات التي تناولها زميلي، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد محمد بوحلة، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس.

بداية وقبل الدخول في التفاصيل، يجب أن ألفت النظر إلى أنني لا أرى أي خلفيات للموضوع، وإنما نحن نعمل في شفافية تامة وبكل إخلاص، ولا مكان لهذه الخلفيات في عملنا.

ثانيا، بالنسبة إلى المطار، أوضح أنه توجد صلاحيات خاصة بوزارة النقل وأخرى خاصة بوزارة الأشغال العمومية. والتجربة الأولى التي تم فيها استعمال المطار، أدت إلى استخلاص تحفظات، لأن مقاييس الطائرات العسكرية ليست هي نفسها الخاصة بالطائرات المدنية. ولهذا أكرر أن الأمور تمشي بصفة طبيعية جدا، ونحن في انتظار نتائج مهمة لجنة وزارة الأشغال العمومية والتي

الثروة الوطنية، أي سوء توزيع المشاريع الاقتصادية والتنموية على المستوى الوطني. كذلك نحملهم بعض النتائج السلبية التي نتجت عن التقسيم الإداري للبلديات، ونحدث بذلك عدم المساواة بين المواطنين.

لهذا نسألکم معالي الوزير:

أولا : ألا ترون أنه أصبح أكثر من ضروري إلغاء التعليم الخاصة بصيغة تمويل مشاريع تزويد البلديات بالغاز الطبيعي والتفكير في صيغة جديدة تكفل حقا دستوريا للمواطن مرسخا في المادة 31 من الدستور؟

ثانيا : لماذا لا تتكفل شركة "سونطراك" بالتمويل المالي لإنجاز الأنبوب الناقل للغاز إلى مقر التجمعات السكانية باعتباره يشكل استثمارا بالنسبة إلى هذه الشركة؟ في حين يتكفل كل من المستفيد وشركة "سونلغاز" والجماعات المحلية بتمويل الشبكة الداخلية.

ثالثا : هل ستتکفل الحكومة -في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر في مخطط التنمية 2004/2001 والذي أعلن عنه السيد فخامة رئيس الجمهورية في خطابه أمام إشارات الأمة يوم 26 أبريل 2001- بإنجاز مشاريع إدخال الغاز الطبيعي إلى 656 تجمعا سكانيا عبر الوطن والذي خطت لإنجازه وزارة الطاقة والمناجم منذ سنوات؟

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا السيد جمال رجال، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب.

أشكر السيد النائب جمال رجال الذي تطرق إلى مسألة تزويد بعض مدن ولاية ميله بالغاز الطبيعي، وأتفق معه

بالمعدل الوطني الذي يفوق 30٪، وبالامكانيات الهامة التي تتوفر عليها ولاية ميله والمتمثلة بصفة خاصة في قربها من الشبكة المركزية لتوزيع الغاز ومرور الأنبوب الرئيسي حاسي الرمل -سكيكدة- بأراضي الولاية، حيث يعبرها عبر خمس (5) بلديات.

وهكذا وبالرغم من إجراء الدراسة الأولية لعشر مجتمعات سكانية عبر كامل تراب الولاية عام 1998، لغرض ربطها بالغاز الطبيعي، إلا أن الأشغال لم تنطلق بها إلى يومنا هذا، وهي تقع على محورين أساسيين :

- محور ميله -الفرارم ثوثة مرورا بسيدي مروان على مسافة 16 كلم طولاً ويعدد منازل يفوق 5000 مسكن إحصاء.

- محور ميله -فرجيوة وصولاً إلى عين البيضاء -حريش- وهو محور يشمل 8 بلديات على مسافة 40 كلم طولاً، ويعدد منازل يفوق 9000 منزل، مع ثلاثة (3) مجتمعات سكانية أخرى يعبرها أنبوب الغاز هي :

أولاً: اسمائل ببلدية تلاغمة، وعين التين، وعزاية لطفي ببلدية عين التين، وسيدي خليفة.

السيد الوزير،

إن سبب عدم انطلاق الأشغال وسوء التغطية بالغاز الطبيعي الذي تعرفه ولاية ميله وبالخصوص في الجهة الشمالية منها مثلها مثل أغلب بلديات ولايات الوطن، يعود بالدرجة الأولى إلى الصيغة التي جاءت بها التعليم الخاصة بكيفية تمويل مشاريع إدخال الغاز الطبيعي للبلديات، حيث يقع القسط الكبير منها على عاتق المستفيدين والجماعات المحلية التي ماتزال تتخبط في ديون سابقة، وتعاني أغلبها عجزاً مزمناً في ميزانيتها.

السيد الوزير،

إن التوزيع الذي جاءت به هذه التعليمه جائر وغير عادل وأظهر محدوديته، لأننا من خلال هذه التعليمه نعاقب المواطنين الذين يقطنون في البلديات العاجزة، ونشجعهم على الهجرة منها، كما نحملهم مسؤولية سوء توزيع

هذا وقد كلفني السيد رئيس الحكومة برئاسة فوج وزاري مشترك لدراسة بعض المسائل، من بينها تمويل مشاريع التوزيع العمومي للغاز والإنارة الريفية. وفي هذا الإطار، وبكل إنصاف، عرضنا للمصادقة تركيبة مالية جديدة لبرامج التوزيع العمومي للغاز، تهدف إلى تكفل الدولة بمساهمة الجماعات المحلية.

وقد تمت المصادقة على هذا الاقتراح. ويسعدني أن أعلمكم أنه تقرر التكفل على حساب ميزانية الدولة بحصة الجماعات المحلية لتمويل ما تبقى من برامج التوزيع العمومي للغاز لسنة 2001.

وفيما يتعلق بانشغالكم الثاني الذي تطرحون فيه مسألة تكفل شركة "سونطراك" بتمويل إنجاز أنابيب النقل، والذي ترون من خلاله، أنه يعد استثمارا بالنسبة إلى هذه الشركة بحيث تتكفل بتمويل شبكة التوزيع كل من "سونلغاز" والجماعات المحلية والمستفيدين، أعلمكم أن "سونطراك" مكلفة بنقل الغاز الطبيعي الموجه للتصدير. أما الشبكة الخاصة بتزويد المدن بالغاز الطبيعي، فقد كلفت الدولة "سونلغاز" بتسييرها.

ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسات التي قام بها قطاعنا والتي شملت 600 مدينة، عدم وجود مردودية مالية بالنسبة إلى هذه المشاريع، نظرا إلى المستوى المنخفض لتسعيرة الحالية للغاز الطبيعي، والكلفة المرتفعة للشبكات. فالمردودية لا تتحقق إلا في حالة ارتفاع التسعيرة بثلاث مرات على ما هو معمول به حاليا.

وعليه، وكما تلاحظون، يكتسي برنامج التوزيع العمومي للغاز في الأساس، طابعا اجتماعيا، وتكون انعكاساته الاقتصادية على المدى البعيد.

أما فيما يخص الشطر الأخير من هذا السؤال، فقد أجيبت عنه قائلا إن الدولة ستتكفل بحصة الجماعات المحلية لسنة 2001 على حساب ميزانيتها.

على أن التغطية بالغاز الطبيعي عكس الكهرباء الريفية مازالت ضعيفة، لأن القطاع أعطى الأولوية لغاز القارورات وأنجز بالتوازي مع ذلك، برامج توزيع بواسطة القنوات في نهاية سنة 1994، مما سمح برفع عدد المدن المزودة بالغاز إلى 211 مدينة. وتم تمويل هذه البرامج كلية من ميزانية الدولة. وفي سنة 1995 صادقت الحكومة على برنامج جديد كان يهدف في البداية إلى تزويد 134 مدينة جديدة، واختيرت التركيبة المالية التي تساهم فيها كل من الدولة وسونلغاز والجماعات المحلية والمواطنين. وكما تفضلتم بالإشارة إليه، لم يستطع عدد كبير من الجماعات المحلية دفع حصته المالية، مما أدى إلى توسيع القائمة إلى كل المدن التي تتوفر على التمويل اللازم. وفي هذا الإطار، تقرر تزويد ثلاث (3) مناطق من ولاية ميللة وهي عين التين وعزابة لطفلي والقرارم ثوثة، وتم دفع مقدم الجماعات المحلية لهذه المناطق، حيث انطلقت الأشغال بالنسبة إلى عين التين وعزابة لطفلي. أما القرارم ثوثة فكان سبب تأخر انطلاق الأشغال بها، تقنيا، وسينطلق المشروع خلال شهر نوفمبر 2001. كما تم تسجيل مدينة رابعة وهي مدينة أولاد اسمائل في إطار إبرام اتفاق بين "سونلغاز" و"سونطراك"، حيث انطلقت الأشغال في هذه المدينة.

لقد طرحتم ثلاثة (3) أسئلة تتعلق بإنجاز مشاريع التوزيع العمومي للغاز.

ففيما يخص السؤال الأول الذي تطلبون من خلاله أن نعيد النظر في الصيغة المعمول بها حاليا لتمويل مشاريع تزويد المدن بالغاز الطبيعي، اسمحوا لي أن أذكركم بأن الدولة بذلت جهودا معتبرة لتمويل برامج التوزيع العمومي للغاز. لكن رغم هذه الجهود، لم يكن تعميمه شاملا نظرا إلى ارتفاع كلفة إنجاز الشبكات، لا سيما بالنسبة إلى المدن البعيدة عن شبكة النقل. ونحن على دراية أيضا بأن طريقة تمويل برنامج الغاز لم تمكن عددا كبيرا من الجماعات المحلية من دفع حصتها المالية بسبب ارتفاع كلفة هذه المشاريع.

أكثر من 50٪ من حصتها، أي حوالي 4 ملايين من مجموع 7,5 ملايين، والدراسة المتعلقة بهذا الشأن انتهت منذ مدة. لكن الدولة من خلال "سونلغاز" لم تف بوعدها. وفي هذا الصدد، أفتح قوسا، سيدي الوزير، لأقول إن هذا الأنبوب الذي يزود بلدية "القرارم فوثة" يمر ببلدية "سيدي مروان" التي تعاني عجزا ماليا جعل المواطنين لا يستفيدون من تزويدهم بالغاز الطبيعي. وهنا يكمن الخلل ولب السؤال.

ثانيا : إن الخط الثاني الذي ذكرته في السؤال والذي يربط مقر ولاية ميللة بفرجوية على بعد مسافة 40 كلم طولا، يربط ثماني بلديات في نفس الخط، وبعدد سكان يصل إلى حوالي 150 ألف نسمة. ثم أن منطقة "فرجوية" تعد قطبا صناعيا واعدة نظرا إلى توفر كل متطلبات الاستثمار الصناعي بها، من أرض وماء وكهرباء، خصوصا وأنه سيسرع قريبا جدا في إنجاز مركز مدعم ذو تيار مرتفع (Poste Simplifié 60/30 KAVIA) وهذا لتدعيم شبكة توزيع الطاقة الكهربائية بهذه المنطقة.

ثالثا : أعلمكم أن المجمعات السكنية التي ذكرتموها والمتمثلة في "أولاد إسماعيل" و"عزابة لظفي" و"عين التين"، يعبرها أنبوب الغاز الطبيعي منذ عشرات السنين. ولكن الاستفادة من هذه المادة لم تبرمج إلا في المدة الأخيرة وهذا تحت ضغط المواطنين. والسؤال الذي يطرح هنا هو :

لماذا كل هذا التأخر علما أنه لم يشرع في إنجاز أنبوب الغاز في "عزابة لظفي" ماعدا الشبكة الناقلة في "عين التين"، وما زالت أولاد إسماعيل حيز الدراسة؟

الرئيس: شكرا للسيد جمال رجال، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس.

أود أن أقول إن الكثير من المواطنين طلبوا إنجاز مشاريع توزيع الغاز الطبيعي، علما أن نسبة تغطية حاجات المستهلكين بلغت 30٪. ولهذا هناك برنامج

هذا وإجابة عن السؤال الثالث الذي طرحتم فيه مسألة تكفل الحكومة بإنجاز مشاريع إدخال الغاز الطبيعي لـ 656 تجمعا سكانيا في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، أعلمكم أن المشروع المتعلق بـ 600 مدينة، إحصاء قامت به وزارتنا في سنة 1998 بالإشتراك مع "سونلغاز" وبمساهمة مديريات المناجم والصناعة على مستوى كل الولايات. وتهدف هذه العملية إلى وضع قائمة المدن التي يمكن تزويدها بالغاز خلال الـ 15 سنة المقبلة، وتخص جميع أنحاء الوطن.

ولكن لم تصادق الحكومة على هذا البرنامج، وتم إعداد برنامج الإنعاش الاقتصادي إنطلاقا من هذه القائمة، وسيقدم قريبا برنامج ثلاثي (2002-2004) إلى الحكومة للمصادقة عليه.

ثم إن تخصيص مبلغ 7,1 ملايين دينار في سنة 2001، وما يقارب 7 ملايين دينار المقررة لسنة 2002 (4,9 ملايين دينار من باب قانون المالية 2002 و2,1 مليار دينار تم منحها في سنة 2001 من قبل صندوق تنمية الجنوب لبعض الولايات) يترجم إرادة الدولة في تدعيم إدخال هذه الطاقة، وسيتواصل هذا الجهد خلال السنوات القادمة. وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال رجال ليستعمل حقه في التعقيب.

السيد جمال رجال : شكرا سيدي الرئيس.

أشكر في البداية السيد الوزير جزيل الشكر على رده، وأوضح -سيدي الوزير- أن ما دفعني إلى طرح سؤالتي هذا، هو كون الأنبوب الرئيسي -كما سبق وأن قلت- لهذه المادة الحيوية والضرورية لاستقرار المواطنين، وتدعيم الاستثمار وتشجيعه بهذه المناطق، يمر على بعد بضعة كيلومترات فقط من هذه التجمعات التي تمتاز بمناطق سهلة التضاريس وبكثافة سكانية عالية. وكذلك لكون -كما قلت في إجابتيكم سيدي الوزير- بلدية "القرارم فوثة" أبرمت عقدا مع "سونلغاز" سنة 1999، ودفعت

وللتمكين من بلوغ هذا الهدف، تقرر إشراك أطراف عديدة في النفقات قصد التخفيف من حدة الأعباء المالية للإنجاز على شكل حصص تمويلية تتوزع كالاتي :

- الدولة بحصة 35٪ من التكلفة الإجمالية،
- شركة سونلغاز بحصة 25٪،
- المواطنين المستفيدين بحصة 10٪،
- الحصة المتبقية (30٪) على عاتق الجماعات المحلية.

على هذا الأساس من الحصاص، تم إمضاء العقود بين البلديات وشركة سونلغاز. وبالرغم من قيام الجماعات المحلية وكذا المواطنين برصد المبالغ الخاصة بحصصهم، بقي الإنجاز متأخرا منذ 1999، بحجة إستحالة البداية في الإنجاز ما لم تستلم شركة سونلغاز الحصة الواقعة على عاتق الدولة.

أما مؤخرا، وفي إطار اجتماع الدورة العادية (دورة أبريل) للمجلس الشعبي الولائي لولاية باتنة، وكرد على استفسار أحد الأعضاء حول التأخر الملحوظ في انطلاق الأشغال لتموين الـ 11 مجمع سكاني المبرمجة منذ سنة 1998، جاء رسميا على لسان ممثل المديرية الجهوية لسونلغاز بقسنطينة أن التعليم الجديدة المعمول بها تقدر النسب بـ 50٪ على عاتق سونلغاز، و 50٪ على عاتق الجماعات المحلية والمواطنين المستفيدين، وبالتالي تعتبر العقود السابقة لاغية.

والسؤال المطروح هو كالاتي :

هل ما سمعناه، سيادة الوزير، من ممثل المديرية الجهوية لسونلغاز، وفي اجتماع رسمي، يعني أن الدولة قد تخلت عن مساهمتها في إنجاز هذه المشاريع الحيوية؟ مع علم سيادتكم أنه في الماضي القريب جدا، وفي هذا المجلس الموقر، وإثر سؤال شفوي في نفس الموضوع، أكدتم أن الدولة لم ولن تتخلى عن واجباتها. زيادة على ذلك، تعلمون سيادة الوزير أن قانون المالية لسنة 2001 سخر مبلغ 4 ملايين دينار للتموين بهذه المادة الحيوية، وقانون المالية التكميلي سخر 3,1 ملايين دينار.

سطرته الحكومة على المدى الطويل، وسيشرع في تنفيذه على المستوى الوطني، تلبية لاحتياجات المواطنين. ثم إن الدولة بذلت جهودا معتبرة في السابق ومازالت كذلك إلى غاية سد كل احتياجات المواطنين في هذا المجال.

ونحن مستعدون في وزارة الطاقة والمناجم للتكفل بكل المشاريع عندما تتوفر الامكانيات المالية التي يشترك فيها كل من الدولة والمستفيدين أنفسهم وكذا الجماعات المحلية والشركات الأخرى. ويتوفر هذه الامكانيات، سننطلق في إنجاز كل هذه المشاريع. وفي انتظار ذلك، أطلب من المواطنين التحلي بالصبر، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد لمين مناصرية.

السيد لمين مناصرية: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي النواب.

- طبقا لأحكام الدستور ولا سيما المواد 99 و 100 و 134 منه،

- طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 99-02 ولا سيما المواد 68 و 69 و 70 و 74 منه،

- وطبقا للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

أستسمحكم معالي الوزير بطرح السؤال الشفوي المتضمن ما يأتي :

يعتبر الإنتفاع بالموارد الطبيعية للبلاد حقا من حقوق المواطن المكرسة في الدستور وفي قوانين الجمهورية.

وفي هذا الصدد، لقد أقر برنامج السيد رئيس الجمهورية الإسراع في تموين المواطنين بالكهرباء والغاز قصد التقليل من معاناتهم اليومية وخاصة أولئك القاطنين بالولايات الداخلية للوطن، والتي يتميز مناخها بالبرودة القارسة في فصل الشتاء.

وفي سنة 1995، ورغم الظروف الاقتصادية غير الملائمة نتيجة إنخفاض سعر البترول، صادقت الحكومة على برنامج متعدد السنوات للتوزيع العمومي للغاز. وكان يرمي هذا البرنامج في البداية إلى ربط 134 مدينة تم إختيارها حسب أقل كلفة للمنزل الواحد.

ويمول هذا البرنامج كل من الدولة والجماعات المحلية وسونلغاز والمستفيدين.

وأمام الصعوبات التي واجهت عددا كبيرا من الجماعات المحلية لدفع حصتها المالية، فقد تم توسيع القائمة لكل مدينة تتوفر على الموارد اللازمة، وطلب من سونلغاز منح فرصة للدفع بالتقسيط إلى الجماعات المحلية التي لديها صعوبات مالية.

وقد إستفادت ولاية باتنة، في إطار هذا البرنامج، من تسجيل عدة مدن منها 7 تتوفر الآن على الغاز، وأشغال الإنجاز جارية في بلدية منعة.

هذا وأبرمت مدن أخرى عقودا، إلا أنها لم تستطع إلى يومنا هذا دفع مبلغ مساهمتها، والأشغال جارية في أربع (4) منها.

ولا يمكن الحديث عن التأخر بالنسبة إلى بعض المدن، لأن حصص الجماعات المحلية لم تدفع ولو جزئيا إلى حد الآن. مع العلم أن سونلغاز ملزمة بالانطلاق في الأشغال بعد أول دفع لحصة الجماعات المحلية.

وفيما يتعلق بالمدن المسجلة في إطار الإتفاقية المبرمة بين سونلغاز وسوناطراك، وبالنسبة إلى ولاية باتنة (مدوكل وبيظام وسفيان وبومقر وأولاد سي سليمان ورأس لعيون) لا تشارك الجماعات المحلية فيها إلا في حدود 50٪ من كلفة شبكة التوزيع.

مع الإشارة إلى أن باقي التمويل لا يتطلب مساهمة من ميزانية الدولة، إذ ستكفل به مؤسستي سونلغاز وسوناطراك بطلب من الوزارة.

وفي الأخير، أقدم ملاحظة بسيطة. إذ أثنى بدوري على كلام زملائي فيما يخص التأخر في الإجابة عن الأسئلة، بحيث قد يطرأ الجديد خلال ذلك التأخر، أفضل أن أتطرق إلى هذا الأمر بعد حين.

تقبلوا مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والاحترام.

الرئيس: شكرا للسيد لمين مناصرية، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب.

أود في البداية أن أشكر السيد النائب لمين مناصرية على سؤاله رقم 391، وعلى اهتمامه بانشغالات المواطنين الخاصة بقطاع الطاقة والمناجم. وأغتنم هذه الفرصة لأرد على أسئلة السيد محمد عباد، والتي تحمل رقم 423، وتصب في نفس الإطار.

بالنسبة إلى الأسئلة المطروحة، اسمحوا لي أن أذكركم بأن تلبية احتياجات المواطنين من المواد الطاقوية كانت وما تزال منذ الاستقلال من أهم انشغالات الدولة.

لقد بذلت السلطات العمومية مجهودات معتبرة في إطار الكهرباء الريفية وتوزيع المواد البترولية. وبفضل هذه الاستثمارات، أصبحت بلادنا من أحسن البلدان في مجال الكهرباء، حيث فاقت نسبة الكهرباء 95٪ ما عدا المنازل المشتتة.

كما أصبحت التغطية بغاز البوتان شاملة وهذا رغم شساعة بلادنا.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فقد مولت الدولة منذ الاستقلال عدة برامج ليصبح بذلك عدد المدن المزودة، إلى غاية سنة 1994، 211 مدينة.

ولقد تم إعداد مقاييس جديدة لاختيار المدن التي ستزود، وهذا للسماح بتوازن جهوي أفضل، وتغطية معتبرة للمناطق الداخلية للبلاد، لا سيما مناطق الهضاب العليا.

وبعد المصادقة عليها، ستشكل هذه المقاييس وكذا أسلوب التمويل المقترح، القاعدة الأساسية لأعداد البرامج المستقبلية التي سيتم إدراجها في إطار ميزانيات قانون المالية للسنوات القادمة.

وفيما يتعلق بالغلاف المالي لأربعة ملايين دينار والمخصص لبرنامج توزيع الغاز في إطار قانون المالية لسنة 2001، أعلمكم أنه سيستعمل لتمويل حصة الدولة وخصص الجماعات المحلية لبرنامج سنة 2001، كما تقرر ذلك في المجلس الوزاري.

وأؤكد لكم مرة أخرى تعهد الحكومة الصارم لتطوير عملية إدخال الغاز الطبيعي من أجل رفاهية مواطنينا وتطوير الاقتصاد الوطني.

أتمنى أن أكون قد أجبته عن انشغالاتكم، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد لمين مناصرية.

السيد لمين مناصرية: شكرا.

أشكر السيد الوزير على إجابته، غير أنني لست مقتنعا بها لتراكم المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى لعدم درايتي بقصد السيد الوزير عندما تكلم عن تكفل الدولة بخصص الجماعات المحلية؛ هل هذا التكفل يخص كذلك الـ 11 مجمع سكاني والذي طرح السؤال بصدده؟ أم يخص المجمعات السكانية التي هي مبرمجة للإنجاز مستقبلا في إطار ما يسمى برنامج التنمية الاقتصادية؟ ومهما يكن، تبقى المعادلة دائما غير منصفة، لأن السيد الوزير تحدث عن عجز بعض الجماعات المحلية عن دفع حصتها المالية، وأنا أقول إن الولاية رصدت مبلغ 13 مليار سنتيم لـ 11 مجمع سكاني، والحصة الإجمالية

أما بالنسبة إلى المدن الأخرى، فإنه كلما توفرت فيها الشروط المطلوبة، وعلى غرار أي تجمع سكاني، ستصبح مؤهلة للتسجيل في إطار البرنامج المتعدد السنوات وفقا للتركيبة المالية المعمول بها.

أما فيما يخص برنامج الحكومة، وكما ذكرت في عدة مناسبات، فإني أؤكد لكم أن الدولة لم ولن تتراجع عن برامج التوزيع العمومي للغاز والكهرباء الريفية.

بل بالعكس، نحن نعلم أن الطاقة هي مصدر التنمية والتقدم. وعلى هذا الأساس، هناك إجراءات جديدة هي على وشك التنفيذ وتهدف إلى إيصال الكهرباء والغاز إلى عدد كبير من المنازل.

إن الحصة المالية لسنة 2001، بغلاف قيمته 7,1 ملايين دينار مخصصة للغاز، منها 3,1 ملايين لمحطات البروبان، والتي تفوق بكثير المساهمة الإجمالية للدولة من سنة 1995 إلى سنة 2000 والتي قدرت بـ 3,25 ملايين دينار، تترجم إرادة الحكومة في وضع الغاز الطبيعي تحت تصرف عدد كبير من المواطنين، ومنحها بذلك فرص متكافئة لتنمية كل مناطق البلاد.

وبهدف زيادة عملية إدخال الغاز، يسعدني أن أعلمكم أن الدولة قررت التكفل بحصة الجماعات المحلية المتبقية، في إطار تمويل برنامج سنة 2001.

كما تتكفل الدولة، في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2001، بحصة الجماعات المحلية والمواطنين، وكذا بتمويل محطات البروبان الموجهة إلى تزويد 05 مجمعات سكنية (بشار والواد وقرارة والمنيعه وقصر الشلالة).

كما يمكن، من جهة أخرى، الصندوق الخاص بتنمية المناطق الجنوبية، من التكفل بمبلغ مساهمات الجماعات المحلية بالنسبة إلى بعض المدن، نذكر منها ولايتي الجلفة والبيض. وهذه المدن غير محظوظة نظرا إلى موقعها البعيد عن أنابيب الغاز الرئيسية.

السادة الوزراء والإخوة المرافقين لهم،

السيدات والسادة نواب الشعب،

السلام عليكم.

- بناء على الدستور،

- بناء على القانون العضوي المنظم للعلاقات بين

البرلمان والحكومة،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

في إطار حل مؤسسة أسواق تيارت وتمليكها للعمال، وبعد إتمام تلك الإجراءات لصالح العمال (الوثائق مرفقة)، لم يسلم الوالي السابق المحلات إلى أصحابها، بل تم إيجارها لإقامة أنشطة تجارية أخرى.

لذا نرجو منكم، سيادة الوزير، إفادتنا بإجاباتكم في الموضوع عن أسباب عدم تسليم العمال ممتلكاتهم.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الحبيب قيدوم، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة نواب المجلس الشعبي الوطني،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتطرق سؤال النائب السيد الحبيب قيدوم المحترم إلى المصاعب التي يتعرض لها عمال مؤسسة "أسواق تيارت" المحلة للإستفادة من أصول هذه المؤسسة. وفي نفس الوقت، يتساءل عن أسباب عدم تسليم عمال مؤسسة "أسواق تيارت" ممتلكاتهم. وعليه، أتشرف بتقديم التوضيحات الآتية :

1- تعتبر مؤسسة "أسواق تيارت" مؤسسة عمومية غير مستقلة، حيث تنتمي إلى مؤسسات المجموعة الرابعة التي حلت في ديسمبر 1996، أي قبل صدور النصوص التنظيمية للتنازل بالتراضي عن أصول المؤسسات لفائدة العمال.

للجماعات المحلية قدرت بمبلغ 26 مليار، وحصه المواطنين المستفيدين، جاهزة، إلا أن الأموال بقيت حبيسة الخزينة المحلية وهذا منذ سنة ونصف. مما جعل شركة "سونلغاز" تنادي بالحصه المتبقية المقدرة بنسبة 30٪ أو 35٪ والواقعة على عاتق الدولة. وهنا يكمن المشكل.

وعن التأخر المسجل في الإجابة عن الأسئلة، لأننا طرحنا السؤال منذ خمسة أشهر، أعلمكم أنه منذ يومين، أبرم اتفاق بين "سونلغاز" والجماعات المحلية الممثلة في ولاية باتنة. ولكن رغم أن هذا الاتفاق أعطى الحل للمشكل، إلا أنه يبقى مجحفا في حق المواطنين والجماعات المحلية، لأن مبلغ 23 مليار بعد إعادة الخصم (la réactualisation) كان من المفروض أن يجعل الدولة تساهم وتسرع في إنجاز المشاريع التي تعود برمجتها إلى فترة أربع (4) سنوات...

الرئيس: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد الوزير : شكرا السيد الرئيس.

أؤكد لكم أن قطاعنا سيبدل كل ما في وسعه لتنفيذ البرنامج الذي سطرته الحكومة، لأنه ليست الوزارة التي تسطر البرنامج وإنما الحكومة هي التي تسطره وتموله، والوزارة تنفذه فقط.

وما وددت إضافته هو أن أبواب إدارة وزارة الطاقة والمناجم مفتوحة للسادة النواب ولكل المنتخبين الذين يريدون الاستفسار عن تنفيذ برنامج الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الحبيب قيدوم.

السيد الحبيب قيدوم : شكرا.

سيدي الرئيس،

الإشارة إلى أن هذه الشركة غير مجبرة على الاستجابة لطلبهم.

كما أنه باستطاعة العمال المعارضين إنشاء، في أجل محدد، شركة أو عدة شركات، وكذا التقدم بطلب شراء أصول مؤسستهم المحلة. وفي هذه الحالة وبوجود عدة شركات ترغب في اقتناء نفس حصة الأصول، فإنه وطبقا للتعليمية رقم 02 المؤرخة في 15/09/1997 والصادرة عن السيد رئيس الحكومة والمتعلقة بالتنازل عن الأصول لصالح العمال، تجري عملية القرعة ليتم الفصل بين الشركات المتقدمة بطلب التنازل.

غير أنه وفي حالة عدم إدماج العمال المعارضين في شركة العمال المنشأة، وإذا لم يؤسسوا شركة في الآجال المحددة، سيلجأ إلى تنفيذ عملية التنازل بالتراضي عن وحدة تيارت لصالح شركة العمال المنشأة والمذكورة أعلاه.

وعلى كل حال، فلقد أعطيت تعليمات في هذا الشأن لمدير الأملاك الوطنية لولاية تيارت لحل هذه القضية نهائيا. إلا أن المعلومات الأخيرة تفيد أن العمال الراضون لم يقوموا بدفع الحقوق اللازمة، وأن الوالي الجديد كالسابق لا يريد التخلي عن الأصول للشركة المذكورة، نظرا إلى التعقيدات التي أشرت إليها، وحتى لا يعتبر إنحياز -بالنسبة إليه- لطرف دون آخر. شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الحبيب قيدوم.

السيد الحبيب قيدوم : شكرا سيدي الرئيس.

أود أن أوضح بعض الأمور : كانت أسواق "تيارت" تضم 8 وحدات منتشرة عبر تراب الولاية وهي ملكية عمومية وليس ملك للجماعات المحلية. ولقد اتخذت بشأنها إجراءات من بينها ضرورة تسديد تعويضات البطالة من العمال الذين كانوا يرغبون

2- تطبيقا للأحكام التشريعية السارية المفعول ولا سيما المادة 180 وما يليها من قانون المالية لسنة 1994، كان من المفروض أن تباع أصول المؤسسات العمومية المحلة من هذا النوع، عن طريق المزاد العلني.

ولقد أصبح ممكنا التنازل بالتراضي عن أصول هذه المؤسسات لصالح العمال المنضمين إلى الشركات التجارية بعد إصدار قانون المالية لسنة 1998. لكن المديرية العامة للأملاك الوطنية رفضت هذا الطلب على أساس أن الأحكام التشريعية والقانونية المنظمة لأصول هذا الصنف من المؤسسات المحلة، لا تنص على إمكانية التنازل بالتراضي على هذه الأصول لفائدة الخواص.

وفي هذا الإطار، ذكرت المديرية العامة للأملاك الوطنية بالمبدأ الذي يهدف إلى وضع هذه الأصول المعنية في المزاد العلني. وعلى هذا الأساس، إلتمس عمال مؤسسة "أسواق تيارت" شراء هذه الأصول بالتراضي، وأسسوا شركة تجارية. إلا أن المدير الولائي للأملاك الوطنية لولاية تيارت، لم ينفذ عملية التنازل بالتراضي عن هذه الأصول لفائدة العمال المنضمين داخل هذه الشركة نظرا إلى اعتراض عمال آخرين منتمين إلى نفس المؤسسة المحلة، باعتبارهم لم يدمجوا في تشكيلة الشركة المنشأة.

بالفعل، لقد اتضح أن بعض العمال المنتمين إلى وحدات أخرى من غير وحدة تيارت (السوقر وفرندة) والذين لم يدمجهم العمال في الشركة التي أنشئوها يطالبون بعملية الشراء على غرار العمال الآخرين.

وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى أنه مبدئيا يمكن لعمال مؤسسة عمومية غير مستقلة ومحلة، إقتناء الأصول مادامت هذه الأصول تابعة للمؤسسة التي كانوا ينشطون بها، وذلك مهما كان موقع الأصول المطلوبة.

وعلى ضوء ما سبق، فإن لعمال مؤسسة "الأسواق" المحلة الحرية في طلب إدماجهم في الشركة التي أنشئت، مع

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد هاشمي مولاي.

السيد هاشمي مولاي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،
معالي الوزراء ومرافقيهم،
زميلاتي، زملائي النواب،
إخواني الصحافيين،
السلام عليكم.

سؤالي موجه إلى معالي وزير المالية ويتعلق بوضعية عمال تعاونية الخضر والفواكه المحلة بولاية بشار. لقد أنشئت تعاونية الخضر والفواكه بولاية بشار عام 1975، بموجب اعتماد رقم 13024 بتاريخ 07 جانفي 1975 الصادر عن وزارة الفلاحة والاصلاح الفلاحي. ثم حلت هذه التعاونية بقرار ولائي رقم 92 مؤرخ في 14/03/1999 طبقا لتعليمة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري التي تضمنتها البرقية رقم 441 المؤرخة في 08/03/1999.

وعلى إثر قرار الحل، تم تعيين مصفي بشار مهامه طبقا للقوانين المعمول بها، ثم تم القيام بمحاولتين لبيع ممتلكات هذه التعاونية الأولى بتاريخ 20/06/1999، والثانية بتاريخ 13/09/1999، لكن دون جدوى.

الإجراءات المتخذة إلى غاية اليوم:

أرسل ملف كامل إلى وزارة المالية بتاريخ 19/01/2000 تحت رقم 159، وكذا بتاريخ 04/03/2000 تحت رقم 45 قصد المطالبة بدراسة إمكانية التكفل بمستحقات هؤلاء العمال (أجور متأخرة، حقوق ناجمة عن عملية الحل) على غرار الحلول المتخذة بالنسبة إلى عمال المؤسسات العمومية المحلة، لكن دون جدوى.

في إنشاء شركة جديدة. وعليه، قبل بعض العمال ذلك ودفعوا المبلغ، أما البعض الآخر، فلم يستطع تسديد المبلغ. وهنا تكمن القضية.

وأعتقد أن المسؤولين على علم بهذه القضية بصفة دقيقة. وأنا طرحت هذا السؤال على أساس الانشغال الذي أبدوه هؤلاء العمال من جهة، ومن جهة أخرى أردنا أن نعطي عينة عن العراقيل المفتعلة التي حالت دون تطبيق عملية الإصلاح الاقتصادي وكذا سياسة الدولة في هذا الشأن والتمثلة في بذل الجهود وتوفير الإمكانيات، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة الصارم من أجل تفادي وقوع مثل هذه العراقيل مستقبلا ومحاربتها.

وجوابكم هذا، سيدي الوزير، لم يأت بحل دقيق وواضح، ولا يطمئن حتى العمال المظلومين، لأن هؤلاء العمال دفعوا مبالغ كبيرة للخزينة قدرت بـ302076 دج وهذا منذ سنتين، وهو مبلغ أثر في حالة العمال الفقراء، حيث لو لم يدفعوا، لكان أحسن لهم.

الرئيس: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية.

السيد الوزير : شكرا سيدي الرئيس.

أريد فقط أن أطمئن النائب السيد قيديم على أنه ليس هناك ما يدفع إدارة أملاك الدولة أن تنحاز إلى طرف دون الآخر، لأنه عندما تحل مؤسسة ما، لجميع عمالها الحق في أصولها، وبالتالي يمكن لبعضهم تكوين شركة خاصة، وللباقي نفس الحقوق مع العمال الآخرين. وعليه، لا أرى مانعا من أن تعود هذه المؤسسة إلى مستحقيها في حالة وقوع إتفاق مع العمال الآخرين، لأن البعض تقاضى أموالا للإستفادة من بعض الأصول دون الحصول عليها. ونحن نسعى مع الوالي الجديد إلى التوفيق بين الجماعات المختلفة لتمكين أملاك الدولة من التنازل على الأصول المشار إليها، وشكرا سيدي الرئيس.

وإدماج المنتجين الفلاحيين ضمن النشاطات الاقتصادية التي تفيد تنمية مستثمراتهم الفلاحية. وعلى هذا الأساس، حدد المرسوم رقم 170/88 المؤرخ في 13 سبتمبر 1988 المتضمن القانون النموذجي، شروط وكيفيات إعادة تنظيم التعاونيات الفلاحية للخدمات السابقة.

ويمكن أن نلخص هذه الشروط في النقاط الآتية:

كان ينبغي على المديرين السابقين، قبل حل هذه التعاونيات القيام بوقف الحسابات وذلك:

- بإعادة الميزانية الحسابية المتعلقة بالسنة المالية الأخيرة.
- جرد الأملاك والحقوق والديون.
- القيام بعملية تقرب بين المعطيات المادية والحسابية وكذا بالتسويات اللازمة بما في ذلك تسوية حقوق عمال هذه التعاونيات.

كما كان من المفروض على الوالي حل كل التعاونيات، الفلاحية للخدمات وكذا إتحاداتها القائمة عند تاريخ نشر المرسوم رقم 170/88 السالف الذكر عندما يتعلق الأمر بالتعاونية، وعلى وزير الفلاحة بالنسبة إلى مجموعة التعاونيات المنظمة في شكل اتحاد. ثم تقوم السلطة التي قامت بحل التعاونية سواء أكان وزير الفلاحة أم الوالي بتعيين المصفي الذي يتكفل بجميع عمليات التصفية بما في ذلك إيداع الفائض بحساب مركزي للتصفية لدى بنك الفلاحة كمقابل لديون القطاع الفلاحي لدى هذا البنك بعد تسديد الديون الأخرى تطبيقاً لأحكام التعليمات الوزارية المشتركة رقم 479 المؤرخة في 16 سبتمبر 1990 والمتعلقة بكيفيات التقييم والتنازل عن ذمة التعاونيات الفلاحية للخدمات القديمة، حيث يمكن أن يتم تسديد ثمن الأصول المتنازل عنها لصالح التعاونيات الجديدة إما نقداً أو بواسطة قروض بالتفاوض مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك على أساس جدول جديد يأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الأموال. وعندما

وأمام هذه الوضعية التي طال أمدها (منذ سنة ونصف)، وبعد تدهور الوضعية الاجتماعية والمعيشية لهؤلاء العمال، أشرف بطرح السؤال الآتي تلبية لانشغالاتهم وتوضيحا لوضعيتهم، والسؤال هو:

هل من حل عاجل لتسوية وضعية عمال هذه التعاونية المحلة؟

مع العلم أنهم طرخوا كل الأبواب طوال هذه المدة، كما قاموا بتنظيم تجمعات شبه دائمة أمام مقر الولاية وهددوا بإضراب عن الطعام.

لكن حالتهم المزرية المتمثلة في عدم تسديد أجورهم المتأخرة وحقوقهم الناجمة عن حل تعاونيتهم، ستجعلهم هم وأفراد عائلاتهم في إضراب عن الطعام إجبارياً.

في انتظار إجاباتكم عن هذا الإنشغال، والعمل على حل هذا المشكل القائم،

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام، وشكراً.

الرئيس: شكراً للسيد هاشمي مولاي ، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية.

السيد الوزير : سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب.

أشرف بالجواب عن هذا السؤال الذي طرحه النائب المحترم السيد هاشمي مولاي حول وضعية عمال تعاونية الخضر والفواكه لولاية بشار بعد أن تم حلها.

سيدي النائب،

للإجابة عن سؤالكم، يجب التذكير بالجهاز القانوني المسير للتعاونيات الفلاحية للخدمات قبل عرض الحالة الخاصة بتعاونية الخضر والفواكه المحلة بشار.

كما تعلمون، تعتبر التعاونية الفلاحية للخدمات شركة مدنية ذات أشخاص، وتشكل إحدى هياكل التنظيم

وما يبقى على والي بشار إلا أن يعين مصفيا لتصفية خصوم التعاونية بما فيها حقوق العمال. وفيما يتعلق بعناصر الذمة التي كانت بحوزة التعاونية، لا مانع أن تسلم لمصالح أملاك الدولة لبيعها بالمزاد العلني وفقا للتنظيم المعمول به في هذا الشأن.

هذا وتفيد آخر المعلومات أن والي بشار قد أصدر المقررين المتعلقين بحل التعاونية وتعيين المصفي. وأنهت مصالح أملاك الدولة بشار عملية التقييم، حيث جرت فعلا في شهر أوت المنصرم عملية أولى للبيع بالمزاد العلني، إلا أنها لم تسفر عن شيء كون السعر المقدم لم يكن يفي بالشرط الأدنى المطلوب.

وعليه، أعطيت تعليمات لمديرية أملاك الدولة لإعادة النظر في عملية التقييم التي تمت، وكذا تنظيم عملية جديدة للبيع بالمزاد للممتلكات مع إشراك المصفي على أمل إيجاد حل لتسوية وضعية هذه التعاونية. شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد هاشمي مولاي .

السيد هاشمي مولاي: شكرا معالي الوزير على الرد. وأقول بالمناسبة إنني متفق مع الوزير من ناحية الاجراءات القانونية وما تفضل به.

لكن في الواقع، كانت هذه التعاونية تشغل أكثر من ثمانين عامل بقيت وضعيتهم معلقة إلى اليوم، حيث كل وزارة تلقي المشكل على عاتق الأخرى، مما جعل العامل الذي يعاني الجوع اليوم ويطلب بحقوقه لا يعرف إلى أين يذهب. بالفعل، تمت جميع الاجراءات التي تفضلتم بذكرها، لكن هذا العقار بما فيه العقار بالتخصيص، عندما حاولوا بيعه كان دائما أقل بكثير من الثمن المحدد. وعليه أدم الاقتراح الذي قدمه والي -كما ذكرت- والمتمثل في تكفل الخزينة العامة بتسديد الأجور وتسوية وضعية هؤلاء العمال، وذلك مراعاة

لاتريد التعاونية الفلاحية الجديدة إقتناء عنصر ما من ذمة التعاونية المحلة، يمكن التنازل بالتراضي عن العنصر المعني لفائدة تعاونية أخرى أو بالمزاد العلني من قبل مصالح أملاك الدولة، ويصب ناتج البيع في حساب التصفية.

لقد كلفت مصالح أملاك الدولة بإعداد ومنح عقود التنازل لمصالح التعاونيات التي إستوفت الشروط لاسيما الناجمة عن قانونها الأساسي وكذلك المنصوص عليها بموجب التنظيم وهي: قرار الحل، الميزانية الاختتامية، محضر تأسيس التعاونية، القانون الأساسي الذي يعده الموثق، إتفاقية مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو شهادة براءة الذمة من لدن نفس البنك.

هذا ورغم كل التحفيزات المالية للتنازل عن عناصر الذمة الممنوحة لمصالح التعاونيات، قامت أغلبيتها باستغلال أملاك الدولة دون أن توفي بالتزاماتها في تسديد ثمن هذه الممتلكات. فترتب عن ذلك اسقاط الحق من قبل والي وذلك على أساس تقرير أعدته المصالح الفلاحية.

أما فيما يتعلق بالحالة الخاصة لتعاونية الفواكه والخضر بشار، فإن إقتراح والي بشار الذي يرمي إلى التكفل بحقوق مستخدمي التعاونية المعنية من قبل الخزينة العمومية مباشرة، لا يمكن الأخذ به نظرا إلى خصوصية الجهاز القانوني المطبق على هذه الفئة من التعاونيات. وكذلك الحال بالنسبة إلى الديون؛ إذ لا تتكفل الخزينة إلا بالمؤسسات العمومية غير المستقلة المحلة والخاضعة للجهاز القانوني المنصوص عليه ضمن أحكام المادة 180 وما يليها من قانون المالية لسنة 1994. وعليه، كان ينبغي حل التعاونية المعنية قصد تحويلها إلى تعاونية فلاحية للخدمات جديدة وفقا للقانون الأساسي الجديد بموجب عقد توثيقي، مما كان يسمح لها باقتناء عناصر الذمة التي كانت بحوزتها. لكن لم يتم حل تعاونية بشار المعنية عن طريق قرار والي إلا بتاريخ 14 مارس 1999 وذلك على أساس توجيهات صادرة عن وزارة الفلاحة.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد أرزقي فراد .

السيد محمد أرزقي فراد: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

السلام عليكم، أزيل فلاون.

إنشغل الرأي العام في المدة الأخيرة بموضوع جد مقلق يتعلق بكيفيات تزويد الشركات البترولية المتعددة والموجودة بجنوبنا الكبير، باليد العاملة، ذلك أنه رغم وجود وكالات خاصة للتشغيل، أصدرت الحكومة سنة 1996 تعليمة تقضي بظهور مؤسسات وسيطة تزود الشركات البترولية باليد العاملة الكافية. ولئن كان الغرض من هذه التعليمة من دون شك هو السعي لتحسين ظروف العمل، فإن الواقع أثبت أن هذه المؤسسات الوسيطة إنحرفت عن غرض إنشائها، إذ صارت تستغل العمال عن طريق الإستحواذ على معظم أجورهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تدفع الشركات البترولية ثلاثين ألف دينار (30.000 دج) كأجر للطباخ، لكن لا يقبض هذا الأخير سوى عشرة آلاف دينار. فضلا عن ذلك، فإن معظم العمال غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي والأخطر من ذلك أن المؤسسات الوسيطة صارت تجلب اليد العاملة من خارج الجزائر، حيث بلغ عدد العمال المستخدمين من الخارج سنة 1999، حسب بعض المصادر، حوالي 2668 عاملا. ومن مظاهر الفوضى العارمة في هذا القطاع، أن هناك عددا من المؤسسات الوسيطة لا تملك السجلات التجارية، وبعضها لا يملك سجلات قانونية لدى مفتشية العمل، والبعض الآخر منها غير مصرح به لدى مصلحة الضرائب والضمان الاجتماعي. مما جعل الرأي العام - نتيجة هذه الأوضاع المزرية - يصنف هذه المؤسسات الوسيطة بكونها تمارس الإسترقاق والعبودية بتلاعبها بسوق العمل الذي حولته إلى سوق للنخاسة (عبودية العصور المتحضرة)

لمصلحتهم وللمصلحة العامة وكذا لمصلحة الولاية، كأن تحول ملكية العقار بما فيه عقار التخصيص إلى ملك للولاية أو بالأحرى ملك لبلدية بشار نظرا إلى شساعته وأهميته بالنسبة إلى اقتصاد الولاية، حيث يعد أهم مقر خاص بالتخزين والتبريد. إذن، نسد من جهة أجور هؤلاء العمال الذين يعانون هذا المشكل، ومن جهة أخرى تستفيد الولاية من هذا المقر.

لكن يجب أن تعلموا السيد الوزير أنه لا يمكنكم تصور الوضعية التي يعانيها حوالي 80 عامل مدة سنتين وستة أشهر. وينطبق هذا على كثير من المؤسسات التي حلت. وكما تفضلتم وقلتم إن المدير السابق فعل كذا، وكان يجب أن يفعل كذا وكذا، هذا صحيح، لكن الأمر تم، حلت المؤسسة والعمال في وضعية مزرية كما سبق وأن ذكرت.

وعليه، أتمنى أن تأخذوا بهذا الإقتراح المتمثل في أن تتكفل الخزينة العامة بتسديد أجور هؤلاء العمال، وأن تمنح فرصة للولاية لإمتلاك هذا العقار، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد هاشمي مولاي، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية إن أراد أخذها.

السيد الوزير : شكرا السيد الرئيس.

أنا أتفق مع النائب المحترم حول مصير العمال ومعاناتهم التي بدأت في الحقيقة منذ سنة 1988، لأن قراري الحل وتعيين المصفي لم يصدر إلا في سنة 1999. فالفترة طويلة ولا مانع من أن يدرس إقتراح السيد الوالي الذي حبذا لو جاء منه الحل مباشرة عوض اللجوء إلى الخزينة، لأن ذلك يفتح بابا آخرا لا علاقة له بالتعاونية. لذا المهم في الوقت الحاضر هو أن تباع الأصول المتاحة لتغطية على الأقل قسط ولو ضئيل من الممتلكات للتخفيف من معاناة العمال. ضف إلى ذلك ما يمكن أن تقدمه الخزينة العامة، لكن عن طريق ميزانية الولاية.

شكرا سيدي الرئيس.

التنفيذي رقم 71-72 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتعلق بتنظيم الديوان الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته، إضافة إلى وجود إتفاقيات دولية تتعلق بمكاتب التنصيب المأجورة والمساومة باليد العاملة.

ففيما يتعلق بنشاطات مصالح وزارة العمل والضمان الاجتماعي في مجال مكافحة الظاهرة، قامت المصالح المركزية التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي بتحديد أسباب الظاهرة، والتي تم حصرها في ثمانية عوامل أساسية تمثلت فيما يأتي:

- 1- تقلص القطاع الاقتصادي العمومي وتسريح العمال.
- 2- المدة الطويلة لبرنامج التعديل الهيكلي وما نتج عنه من إنعكاسات على سوق العمل.
- 3- بروز القطاع الخاص إلى جانب النشاطات الطفيلية والقطاع غير المنظم.
- 4- تحرير التجارة عموما والتجارة الخارجية بوجه خاص.
- 5- النزوح الريفي، والنقائص المسجلة في قطاع الفلاحة والنشاط الزراعي.
- 6- ضعف الاقتصاد وضعف دور الدولة في التسيير والتنظيم.
- 7- تداخل الصلاحيات بين الأجهزة المسيرة للاقتصاد، والأجهزة المسيرة للشؤون الاجتماعية.
- 8- إرتفاع مستويات البطالة واختلال ميزان العرض والطلب في سوق الشغل.

لذلك إقتضى الأمر في مرحلة أولى مراقبة السوق الموازية وتنظيمها، وكذا برامج ونشاط المناولة باليد العاملة، لأنها تمتص جزء من البطالة، وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية:

- (1) تجميد السجل التجاري رقم 011-607.
- (2) تكييف الجهاز التنظيمي وتحديثه.
- (3) فتح تحقيق على مستوى القطاعات الحساسة في الجنوب.

سيدي الرئيس،
أمام عجز المسؤولين المحليين، وتزايد قلق الجميع إزاء هذه الظاهرة الموصوفة بالإستعباد، هل لنا أن نعرف موقف الوزارة المعنية من هذه القضية الشائكة؟ شكرا،
ثانميرث.

الرئيس: أشكر السيد محمد أرزقي فراد ، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم.

أشكر النائب المحترم السيد محمد أرزقي فراد على سؤاله الوجيه الذي يلقي الضوء على جانب هام من سوق الشغل في الجزائر وهو التحكم في ظاهرة المساومة باليد العاملة في إطار تنظيم واضح. كما يشرفني إفادتكم بعناصر الإجابة الآتية:

لوحظ منذ بداية التسعينات ظهور نشاطات خاصة لاسيما في جنوب البلاد تتعلق بممارسة نشاط تنصيب العمال وهي خارقة للقانون المعمول به في الجزائر.

يوجه نشاط هؤلاء المتعاملين بالخصوص تجاه الشركات الأجنبية التي تنشط في مجال المحروقات. ونتج عن هذا العمل غير الشرعي المساس بالحقوق المادية والمعنوية للعمال.

بالنسبة إلى الإطار القانوني المنظم لنشاط تنصيب العمال، يمكننا ذكر محتوى المادة الأولى من المرسوم رقم 63-153 المؤرخ في 25 أفريل 1963 والمتعلق بمراقبة الشغل وتنصيب العمال، والتي تنص على أن الديوان الوطني لليد العاملة مصلحة عمومية تختص بتنصيب اليد العاملة دون سواها. وكذا ذكر المرسوم

وجوده - لا أقول الدولة بل - طبيعة النظام وأسباب وجوده - لأنه أخل بالعقد المعنوي الذي يفترض أن يتم بين المواطن والدولة، هذا العقد المبنى على توفير الأمن بالدرجة الأولى، وتوفير العدل، باعتبارهما يشكلان أسس الملك وركيزته.

السيد الرئيس،

يعتبر تراكم مثل هذا الفساد - وللأسف ما زالت السلطات متغاضية عنه - وتراكم مثل هذه الانحرافات التي تثقل كاهل المواطن، من أهم الأسباب التي تدفع بالمواطن وهو مكره إلى إعتناق التطرف التعددي. وكلكم تعلمون دون شك أنه ألحق بالماضي أضرارا بالدولة وبمؤسساتها وما يزال يلحق الأضرار بدولة المؤسسات.

شكرا، ثانميرث.

الرئيس: أشكر السيد محمد أرزقي فراد، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس.

أشاطر النائب المحترم معانيته للوضع. حقيقة نسجل نقائص عديدة لكن يجب ألا ننسى أن البلاد تمر بمرحلة إنتقالية لتتحول إلى اقتصاد السوق. وأمام هذا الوضع، تعتبر هذه المشاكل طبيعية. وعليه اتخذت الوزارات المعنية اجراءات مستعجلة على المستوى المحلي والوطني. لكن من جهة أخرى يجب إصلاح نظام الضمان الاجتماعي ككل كي ترمم وتدعم - إن شاء الله - وكالة التشغيل "ANEM" حتى تتمكن من أداء دورها كاملا في هذا المجال.

وبإمكاني اطلع السيد النائب بمقر الوزارة، على التفاصيل في ملفات تخص وزارتي العمل والضمان الاجتماعي والتجارة.

شكرا سيدي الرئيس.

4) مراقبة الناشطين الذين يتجاوزون القوانين الساري بها العمل ومعاقبتهم.

5) تعزيز المصلحة العمومية للتشغيل بتنشيط الوكالة الوطنية للتشغيل وإعادة بعثها.

وقد شكلت هذه الإقتراحات موضوع ملفات سجلت في برنامج نشاط المصالح المركزية لوزارة العمل والضمان الاجتماعي مع ملاحظة أن القوانين التي تحكم ظاهرة المساومة باليد العاملة ما زالت خاضعة لقانون المنافسة، مما يعني أن النظرة لهذه الظاهرة ما زالت نظرة تجارية وليست نظرة "قيمة عمل" مما يتطلب تغيير القوانين أولا وقبل كل شيء.

وفي الأخير، أعلمكم أنه يتم حاليا التكفل بالموضوع عن طريق دراسته بعمق وهذا بالتعاون مع كل المتدخلين والمعنيين بالأمر.

أتمنى أنني قد وفقت في إعطاء بعض العناصر الأساسية في إجابتي عن سؤالكم. وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد محمد أرزقي فراد إن أراد التعقيب.

السيد محمد أرزقي فراد: شكرا سيدي الرئيس.

يعود تاريخ المشكلة إلى أكثر من خمس سنوات، ومعالي الوزير يصرح بأنها مازالت في مرحلة الإقتراحات. كما يعترف بأن الدولة ضعيفة في حين المواطن ينتظر بفارغ الصبر إجراءات حاسمة وفعالة. فالنظام السياسي الذي لايمنح للمسؤولين المحليين أو السيد الوزير أو ممثل العدالة فرصة إتخاذ الإجراءات المناسبة لمحاربة مثل هذه الانحرافات ومثل هذا الفساد يعد نظاما فاشلا لا يبعث في أوساط المواطنين إلا الشعور "بالحفرة".

وإذا شعر المواطن بالحفرة - وما أكثرها - تفقد الثقة بين الحاكم والمحكوم. وإذا حدث ذلك، فقد النظام أسباب

العاصمة تنفي إداريا إنتماءهم إليها. وكذلك الحال بالنسبة إلى تيبازة. فإلى أين يذهبون؟

فمسؤولو ولاية تيبازة يقولون إنهم تابعون لمركز الجزائر رقم "16160028"، ومسؤولو الجزائر العاصمة يقولون إنهم تابعون إلى مركز رقم "42161615"، وبين هذين الرقمين ضاعت الحقوق.

صيغة السؤال:

ماهي الإجراءات التي تنوي وزارتك إتخاذها لإيجاد الحل الأنجع في أقرب وقت؟

شكرا على الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد عمر قربي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

والسيدات والسادة النواب.

أشكر النائب المحترم السيد عمر قربي على سؤاله الوجيه الذي يطرح جانبا من الإشكالية الأساسية لمنظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر.

ردا على السؤال المطروح والمتعلق بالمشاكل التي يواجهها المؤمنون لولاية تيبازة بعد التقسيم الإداري الجديد، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية:

ليس لإعادة التنظيم الإداري بعد إلغاء محافظة الجزائر الكبرى، وإعادة تحديد المجال الإقليمي لولاية تيبازة أي أثر في تنظيم الفروع الولائية والمحلية للصندوق الوطني للتأمينات ومنها مراكز الدفع بما في ذلك تلك المذكورة في السؤال، إذا لم يحدث أي تغيير في تنظيمها إقليميا،

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد عمر قربي.

السيد عمر قربي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. أيها الجمع الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بحوزتي سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير العمل والحماية الاجتماعية.

بما أن الأسباب القانونية معروفة، أتطرق مباشرة إلى الأسباب الموضوعية.

سيدي الوزير، نلاحظ تأخيرا معتبرا في تعويض العمال عن مستحقاتهم القانونية كالتعويضات المرضية والتعويض عن الأدوية والتأمينات الاجتماعية الأخرى لسكان كثير من الولايات الذين وجدوا أنفسهم كأهل الأعراف، لا ينتمون إلى هؤلاء ولا إلى أولئك، حيث نجم هذا الخلل جراء التقسيم الإداري الأخير الذي لم يراع -حسب ما يبدو من شكاوى المواطنين- الجوانب الاجتماعية المتعلقة بما ذكرته أعلاه، حيث يرسلهم كل صندوق إلى الآخر كالكرة بين أخذ ورد إلى أن يفعل الله أمرا كان مفعولا. وكدليل على ذلك، بعض سكان ولاية تيبازة سابقا والجزائر العاصمة لا حقا، وبالخصوص الدويرة ومحالمة وزرالدة والرحمانية والسويدانية. والعجيب أن أهل سكان سطاوالي المعدودين في هذا التحويل، يستفيدون دون غيرهم من باقي النواحي المذكورة، من المنح والتعويضات دون جهد أو تماطل من الإدارة. مما يبرز أهمية هذه البلدية سياسيا وتفضيلا عن سواها لدى الإدارة، لأن أغلب سكانها يعدون من "القماقيم".

معالي الوزير،

منذ التحويل الإداري، لم يستفد أغلبية العمال المحولين من تيبازة إلى الجزائر العاصمة، تعويضات الدواء، لأن

السيد عمرقربي: بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد معالي الوزير على محاولته الرد على الإنشغالات المطروحة. لكن وللأسف ما يزال المشكل مطروحا جزئيا.

صحيح أن الملفات مضمونة، ولكن هل نستطيع اعتبار جل عمال البريد والمواصلات وعمال مديرية التعمير بزرالدة، حالات إستثنائية؟ ذلك أن عمال البريد والمواصلات بمحالة وزرالدة مجبرون على التنقل إلى مركز الدفع بالجزائر العاصمة. ونفس الشأن بالنسبة إلى عمال مديرية التعمير بزرالدة الذين ينتقلون إلى مركز الدفع بوكالة ساحة الوثام الوطني (ساحة أول ماي سابقا) ومدة الإنتظار للتعويض لا تطاق، وقد تصل إلى 45 يوما. ويوجد من بين العمال من لم يعوض منذ سنة 1998.

كما لم يتقاض إدارات وزارة الصيد البحري في إطار التشغيل ما قبل التوظيف أجورهم منذ أكثر من ثمانية أشهر. صحيح أن قطاعكم حساس ومعقد جدا، ولا نستطيع ضمان استمرارية مستديمة - ونحن نتكلم اليوم عن التنمية المستديمة والمستدامة- إلا في ظل استراتيجية ناجعة وشاملة، حيث لا توجد سياسة مضبوطة ولا مخططات ثابتة والتي سنتكلم عنها عن قريب في مجال التهيئة العمرانية، لأنها تستطيع ضمان النجاعة المتوخاة بصفة دائمة. فكل وزارة تأتي تلوم الوزارة السابقة وتحاول التغيير بالإرتجال والترقيعات. هذا ولقد صرحتم بالغموض، فمتى نخرج من المستنقعات ونرى الوضوح؟ ولماذا لا تكون هناك استمرارية في تطبيق الإستراتيجية التي وضعت من قبل من سبقنا، إذ بدأت تعطي ثمارها؟

لست الوحيد الذي يقول هذا مادامت الأصوات تعالت وتنوي رفع شكوى لدى المحكمة الدولية والإعتصام أمام مبنى الوزارة. نقول لهؤلاء: لا للتدويل، فالوزير مستعد للإستماع إليكم ولحل المشاكل المطروحة، والدولة

ذلك أن المؤمنين المسجلين لدى هذه الفروع يستمر التكفل بملفاتهم كما كان الحال سابقا. وللمؤمن حق الإختيار بين التوجه إلى المركز التابع لمكان إقامته أو لمكان عمله. أي يمكنه أن يترشح إلى مركزه السابق أو ينتقل إلى مركز آخر تابع مثلا لمنطقة عمله. وإذا وجدت حالات إستثنائية قد تطرح بعض الإشكال من هذا القبيل، يمكن للمواطن أن يرأسل المصالح المركزية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحتى مصالح الإدارة المركزية لوزارة العمل والضمان الاجتماعي.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن هناك مجهودات كبيرة تبذل حاليا قصد تحسين مستوى الخدمات وتقريب مراكز الدفع من المواطنين، وهو ما يشكل محورا هاما من برنامج عمل الوزارة.

أما ما ورد في السؤال بخصوص منح نوع من الأفضلية في معالجة الملفات لفائدة المقيمين في إقامات الدولة ببلدية سطاوالي، فإنني أؤكد لكم أن هؤلاء يتم التكفل بهم على مستوى مؤسسات الدولة التي ينتمون إليها، وليس بالمراكز الموجودة قرب إقاماتهم.

وممكن أن أضيف وأقول إن المواطنين القاطنين بالإقامات الرسمية كنادي الصنوبر مثلا، مركز "عين بنيان" هو الذي يتكفل بملفاتهم وليس مركز بلدية سطاوالي التي تحسنت فيها الظروف نتيجة إضافة مركزين آخرين إليها.

أتمنى أنني قد وفقت في إعطاء بعض العناصر الأساسية في إجابتي عن سؤالكم، وأنا متيقن من أن سؤالكم من شأنه أن يفتح نقاشا عاما حول منظومة الضمان الاجتماعي التي يطمح إليها المجتمع، ووفق ما يمكن أن توفره الدولة، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد عمرقربي.

السيد بوجمعة جبور: شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على حضوره.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السادة الصحفيون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باعتبار الهواء يشكل عنصرا هاما في استمرار الحياة والمحافظة عليها، وكذا في التنمية الفلاحية مصداقا لقوله تعالى: "وأرسلنا الرياح لواقح فأرسلنا من السماء ماء فأسقيناهم وما أنتم له بخازنين".

سيدي الوزير، يؤدي الهواء وظائف حيوية واجتماعية وجب المحافظة عليه نقيًا خالصًا، لأن تلويثه يؤدي إلى القضاء على حياة الإنسان والنبات والحيوان.

لقد عرفت الجزائر تطورا صناعيا سريعا، إلا أن المنشآت الصناعية لم تبني على أساس دراسات تراعى فيها الإهتمامات البيئية، مما أدى إلى عدم تزويد هذه الوحدات بأجهزة تكافح التلوث كتركيب المصفاة الكهربائية مثلا.

ونظرا إلى شكاوى المواطنين وقلقهم الكبير نتيجة تلوث الغلاف الجوي الناجم عن مؤسسة الإسمنت بولايتنا الساحلية، والتي أثرت سلبا في صحة السكان من جهة، حيث سجل على مستوى القطاع الصحي لبيني صاف 1218 حالة إصابة بالأمراض التنفسية، منها أكثر من 420 حالة ربو، و30 إصابة بسرطان الرئة، والعدد في تزايد نتيجة الرطوبة المنتشرة. ومن جهة أخرى، تأثير التلوث البيئي في المناطق الفلاحية، حيث سجل عدد 3650 هكتارا من الأراضي غير صالحة للزراعة.

خصصت مبلغ 14 مليون دينار في قانون المالية التكميلي للجمعيات النقابية، والمجال مفتوح للجميع ما دام الهدف واحد، ألا وهو خدمة مصلحة العمال والجزائر معا، وشكرا للسيد الوزير.

الرئيس: أشكر السيد عمر قربي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والضمان الاجتماعي.

السيد الوزير: شكرا.

أنا أوافقك، ولكن توجد بعض الحالات الإستثنائية. مع العلم أننا إنطلقنا منذ شهر تقريبا في عملية إصلاح جذري لنظام الضمان الاجتماعي ككل.

فيما يخص الحالات الإستثنائية، نحن جاهزون في أي وقت للقيام بزيارة ميدانية رفقتك، لأننا لا ننكر وجود مشاكل. سبق وأن تطرقت إلى المبادئ وإلى الأساس التنظيمي، ولكن الواقع يثبت وجود مشاكل عديدة. وعن قريب، إن شاء الله، سنخرج من الترقيع.

تكلمت أيضا عن المبلغ المخصص للجمعيات والمقدر بـ 14 مليون دج ولو أننا لسنا مرتبطين مباشرة بهذا الموضوع، ومع ذلك لا نتهرب من الجواب، حيث أستطيع أن أقول لك إن وزارة العمل والضمان الاجتماعي وزعت مبلغ 16 أو 14 مليون دج على النقابات التي بإمكانك وبكل شفافية الاطلاع على قائمتها، لأنني لا أستطيع سردها حاليا.

شكرا السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد الوزير على الرد وعلى الجهد الذي بذله من أجل الإستعمال السليم للغة العربية.

ننتقل الآن إلى قطاع البيئة وتهيئة الإقليم، وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة جبور.

وهكذا، وفي غياب اجراء أية دراسة لها علاقة بالتأثير في البيئة، تمت إقامة غالبية الوحدات الصناعية في الساحل ولم تختار لها المواقع اللائقة. كما أنه لم تأخذ الأساليب التكنولوجية المعتمدة بعين الاعتبار سوى مطالب الإنتاج، مما ترتب عن ذلك إقتناء تكنولوجيات غالبا ما تكون ملوثة. ومن البديهي أن هذا المنطق كان من نتائجه إنشاء وحدات عديدة ومركبات صناعية على أراض خصبة، أغلبها يقع فوق طبقات مائية جوفية أصبحت اليوم مهددة بالتلوث.

وقد نجم عن هذه السياسة، بروز مشاكل كبيرة على الصعيدين الصحي والبيئي، حيث تمخضت الإعتداءات المتعددة على البيئة عن تدهور نوعية الهواء بسبب ما تنفثه مصانع الإسمنت على الخصوص من إنبعاثات وملفوظات كانت وما تزال من المصادر الرئيسية للتلوث الجوي. وخير دليل على ذلك، وصلت مصانع الإسمنت إلى أن تنفث كل سنة ما لا يقل عن مليون طن من الأدخنة والغبار في الجو. أقول وصلت، لأن الحالة تحسنت.

إن مصنع "بني صاف" للإسمنت، ليقتذف وحده ثمانية أطنان من الغبار في الساعة، وهذا الغبار الإسمتي يتألف من مادة "الكليكار" المعروفة، وهي مادة شبه مصنعة من الإسمنت الفج. وهذا الغبار المبعوث يوميا، يتسبب في أضرار جسيمة تصيب الأراضي الزراعية، حيث أن 3650 هكتارا مشمولة بهذه الأضرار. وعلى الصعيد الصحي، تم إحصاء 1812 حالة إصابة بالأمراض التنفسية أو الجلدية. ولتقليل هذه الأضرار، بل وللقتضاء عليها، باشرت الوزارة المكلفة بالبيئة أعمالا تهدف إلى حث هذه الصناعات على الإمتثال لأحكام التنظيم المعمول بها والتي تلزمها بالسعي إلى التزود بالتجهيزات المضادة للتلوث، مثل المصفاة الكهربائية في حالة مصانع الإسمنت.

كما حددت الوزارة آجالا للمؤسسات لإنجاز تلك التجهيزات، وهذا ما حصل على الخصوص في مصنع الإسمنت ببني صاف، ولاية عين تموشنت.

لهذه الأسباب كلها، أطرح عليكم سيدي معالي الوزير المحترم السؤال الشفوي الآتي:

ماهي الإجراءات التي تنوون القيام بها لوقف هذه الظاهرة السلبية والتخفيف من معاناة المواطنين خاصة منها مرض الربو؟ مع العلم أنه منذ 2 ماي 2001 تاريخ إيداع هذا السؤال، طرأت تغييرات منها توقف مصنع تركيب المصفاة الكهربائية.

أشكركم والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد بوجمعة جبور، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

أيها الجمع الكريم،

إخواني، أخواتي الصحفيين،

سيداتي، سادتي، زملائي في الحكومة.

أشكر السيد بوجمعة جبور على السؤال الهام الذي طرحه بصدد مشكلة تدهور نوعية الهواء في بلادنا.

لقد عرفت الجزائر، كما قلتم وكما تعلمون، خلال العشرينات الأربعة الأخيرة، نمو اقتصاديا موسوما بتقدم صناعي تمخض عن إنجاز عدد كبير من الوحدات الصناعية التي تسببت في مشاكل عديدة وذلك في معظم أنحاء شمال الوطن، وبصفة أدق في المناطق الساحلية على مقربة من المراكز الحضرية والعمرانية الكبرى.

وهذه العملية التصنيعية الحثيثة التي كان الهدف المشروع منها يكمن في إخراج البلد من حالة التخلف، لم يراع فيها واجب ابتغاء التنمية المستدامة، كما قلتم، وإنما تمت بدافع الحرص على إيجاد فرص العمل والتشغيل، تاركة الإنشغالات البيئية أو محيلة إياها إلى المقام الثاني من الإهتمامات.

صاف للإسمنت إلى المعايير الدولية والتي تقدر، كما قلت، بـ 50 ميلغرام المتر مكعب. ولا يفوتني في هذه القاعة وأمام هذا الحضور الكبير، أن أثنى بالشكر كل إدارات مصنع الإسمنت، والتي قامت بعمل مقبول لإزالة التلوث وتخفيضه.

وفي الخلاصة، ستتواصل سياسة تخفيض التلوث وإزالته مع كل الشركاء والشركات الكبرى الملوثة في إطار تعاقدات ستبرم ما بين هذه المؤسسات وصندوق البيئة وإزالة التلوث، طبقا للبرنامج الذي حدد على مستوى الحكومة.

أشكركم على حسن الإصغاء، وأشكر مرة ثانية سيادة الرئيس على إتاحتني الفرصة لأتقدم بهذه التفسيرات، شكرا جزيلاً للجميع.

الرئيس: أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة جبور.

السيد بوجمعة جبور: بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات وعلى الاجراءات التي اتخذتها الوزارة، كما أشكر إدارات إدارة المؤسسة على حسن تفهمها وتفهمكم ما يعانیه سكان المنطقة وخاصة مرضى "الربو".

أردنا من خلال سؤالنا هذا، دق ناقوس الخطر لما تعانیه بيئتنا من تلوث كبير مراعاة للإهتمام المتزايد بإشكالية البيئة على المستوى العالمي. ورغم أن الجزائر أقل الدول تصنيعاً، إلا أنها من أكثر الدول تلوثاً، حيث أكدت الدراسات أن مصانع الإسمنت تطرح 4569 طناً من أوكسيد الآزوت السام سنوياً، مما يؤثر في صحة السكان، ويستوجب التفكير في سياسة التوسع العمراني نحو الوحدات التي كانت سابقاً بعيدة عنه.

هذا وأشار إلى أنه رغم تركيب المصفاة بالمصنع، إلا أن الدخان ما زال يتصاعد إلى السماء. وعليه، لا ندري إن

* التدابير التي اتخذها قطاع البيئة وكذا مديرية مصنع الإسمنت لازالة التلوث:

قامت مفتشية البيئة بتنبيه هذه الوحدة وتحذيرها رسمياً مرات عديدة قبل اتخاذ قرار غلق الوحدة.

أما اللجنة الولائية برئاسة مفتش البيئة وبمعية سيادة الوالي، فقد اقترحت غلق المصنع ريثما يتم تجديد التجهيزات التي تعاني التلوث.

وفي 16 يوليو 2001، أي في بداية هذه الصيفية، توقفت الوحدة على الإنتاج من أجل تجديد تجهيزاتها.

* الأشغال التي تم القيام بها لتخفيض حدة التلوث: تتمثل عملية التجديد هذه من الناحية التقنية والتي تدعى "الروينث"، فيما يأتي:

أولاً: استبدال القطع العاطلة للمصفاة الكهربائية بتعيين تجديد أكثر من 40٪ من التجهيزات، والمقصود هو 3/1 مصفاة كهربائية بكلفة (9) تسعة ملايين فرنك فرنسي لكل واحدة منها، أي لكل مصفاة.

ثانياً: إقامة تجهيزات معلوماتية لمخرج المراقبة في كل منشأة كهربائية.

ثالثاً: تجديد جزء كبير من الفرن.

هذا وتم إنطلاق الوحدة بعد تخفيض التلوث في هذا الشهر (16 سبتمبر 2001) أي الأسبوع الماضي. كما تم إنطلاق العمل والإنتاج في مصنع الإسمنت عقب تجديد المصفاة الكهربائية، وحضر الحفل إدارات مفتشية البيئة بولاية عين تموشنت. ومن أبرز نتائج هذه الأشغال التأهيلية التجديدية والتحديثية، تخفيض جوهري للمقذوفات الملوثة للجو، وتسوية في الأمد القصير وبشكل مستدام لمشكل التلوث في تلك المنطقة، أي بجوار المصنع. والمعيار الذي ستقف عنده مقذوفات مصنع الإسمنت في بني صاف، هو 50 ميلغرام المتر مكعب في الهواء، عوض 150 ميلغرام؟ المتر مكعب حالياً، أي تخفيض مقبول للتلوث، وامتثال مصنع بني

أشكركم السيد الرئيس، كما أشكر السادة النواب على حسن الإصغاء، وشكرا للجميع.

الرئيس: أشكر السيد الوزير. كنا نود أن يوجه هذا النداء بحضور السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية. ولكن مع ذلك، أرى أن نواب الأمة يتحسسون جيدا بانشغالات القطاع.

وللعلم، سوف يكون للسيد وزير تهيئة الاقليم والبيئة أكثر من مناسبة في هذه الدورة، لأن قطاعه يهيء لنا عددا هاما من النصوص التي ستفتح لنا المجال واسعا للعودة بالتفصيل إلى القضايا التي طرحها السيد بوجمعة. أشكر الجميع على المشاركة، أشكر السادة الوزراء، وإلى اللقاء قريبا، إن شاء الله، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة
والدقيقة الخامسة والعشرين زوالا**

كانت هذه العملية تحتاج إلى حل آخر، أم أننا لسنا قادرين على التحكم في التكنولوجيا الحديثة. وشكرا. الرئيس: أشكر السيد بوجمعة جبور، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد الوزير: من المعلوم أنه عندما نقوم بعملية تحديث وتجديد، يتطلب الوضع بطبيعة الحال وقتا تربصيا لوحدة الإسمنت، ذلك أنه بالتدرج سنلاحظ في الأسابيع المقبلة تخفيضا تدريجيا للدخان الذي يتصاعد من المصنع.

كما لا يفوتني أن أطلب من السادة النواب - عند مناقشتهم لمشروع قانون المالية المقبل الذي يتضمن إجراءات جبائية وضريبية لتحفيز قطاع الصناعة وحثه على تخفيض بعث النفايات الصلبة أو كل ما يلوث الجو- أن يساعدوني في تجنيد أصحاب البيئة، خاصة وأنني متيقن من أن كل النواب أصدقاء البيئة، حتى نترجم معا هذه الإجراءات في أرض الواقع وذلك في إطار البرنامج الطموح لإزالة التلوث على المستوى الوطني.